ماهية الشركاتخصوصية التنظيم القانوني للشركات التجارية المملوكة للدولة

"دراسة قانونية مقارنة"

محمد حسن الرئيسي/كلية القانون–جامعة الشارقة

أ.د. رشا "محمد تيسير" حطاب/أستاذ القانون التجاري–كلية القانون–جامعة الشارقة

الملخص باللغة العربية

الشركات الحكومية عبارة عن مشروع عام مملوك للدولة، تتدخل الدولة فيه إما بشكل كلي، حيث تؤول ملكية رأس المال بالكامل إلى الحكومة أو أحد الجهات الاعتبارية العامة، أو قد يكون التدخل بشكلٍ جزئي، حيث تكون ملكية رأس المال في هذه الحال موزعةً بين الدولة وبين أحد أشخاص القانون الخاص. وتسعى الشركات الحكومية إلى زيادة رأس مالها، وتحقيق الربحية، وزيادة التنافسية من جهة، كما تهدف إلى رفع مستوى المعيشة في الدولة، وتساهم في التنمية الاقتصادية من جهة أخرى.

إلا ان المشرع الاتحادي لم يضع تعريفاً معيناً للشركة الحكومية سواء ذات الملكية الكاملة، أو الجزئية، أو تلك التي تنشأ من خلال قوانين ومراسيم اتحادية أو محلية، كما فعلت بعض التشريعات المحلية في الدولة، أو بعض التشريعات المقارنة العربية كالتشريع المصري مثلاً.

ولوقف باب الاجتهادات القضائية والفقهية في شأن طبيعة الشركات الحكومية، نوصي المشرع الاتحادي ببيان أحكام الشركات الحكومية التي تنشأ بموجب قوانين أو مراسيم وطبيعة ملكية الحكومة فيها، وذلك من خلال تخصيص باب مستقل في مرسوم قانون الشركات الاتحادي.

كلمات مفتاحية: الإمارات العربية المتحدة، الشركات الحكومية، ملكية الدولة، أصول الدولة، القطاع الخاص.

النمط [1] ...
النمط [2] ...
النمط [3] ...
النمط [4] ...
النمط [5] ...
النمط [6] ...
النمط [7] ...
النمط [8] ...
النمط [9] ...
النمط [10] ...
النمط [11] ...
النمط [12] ...
النمط [13] ...
النمط [14] ...
النمط [15] ...
النمط [16] ...
النمط [17] ...
النمط [18] ...
النمط [19] ...
النمط [20] ...
النمط [21] ...
النمط [22] ...
النمط [23] ...
النمط [24] ...
النمط [25] ...
النمط [26] ...
[27] ...
[28] ...
[29] ...
[30] ...
[31] ...
[32] ...
[33] ...
[34] ...
[35] ...
[36] ...
[37] ...
[38] ...
[39] ...
[40] ...
[41] ...
[42] ...
[43] ...

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

... [44]

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1

ABSTRACT

State-Own Enterprise (SOE) is a public project owned by the state, in which the government or public entity owns the capital of the company either completely or partially, where ownership is distributed between the public entity and private person and\ or entity. On one hand, SOE always seeks to increase their capital, achieve profitability, and increase competitiveness, they also aim to raise the standard of living in the country and contribute to its economic development on the other hand.

However, the Federal Legislature did not set a specific definition for the SOE, which other Legislatures (Domestic/international) stated out clearly.

We are highly recommended to our Federal Legislatures to set up a specific section for the SOE on UAE Commercial Companies Law and define the special nature of those types of Commercial companies, in terms to avoid any wrong speculation or misunderstood could be led by the concern parties.

... [45]

منسّق:لون الخط: Text 1

Keywords: UAE, State-own Enterprise, Gov. Ownership, Gov Assets, Private Sector.

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

... [46]

... [47]

مقدمة:

دائماً ما عرفت الدولة على مر الزمان على أنها مجرد حارس للنظام لا يسمح لها بالتدخل في شؤون الأفراد إلا على سبيل الاستثناء، وفي مجالات محددة، كحفظ الأمن الداخلي، والخارجي، وحماية الملكية الخاصة، وتحقيق العدالة بين المواطنين عن طريق إلزامهم بتنفيذ ما يرتبطون به من عقود وفقاً للقوانين النافذة، فضلاً عن القيام بالمشروعات الكبرى المدعمة للنشاط الاقتصادي، كإقامة السدود، وشق الطرق، وبناء الجسور وغيرها من مشاريع البنية التحتية، وكذا القيام بمهام التعليم، والصحة، وما شابه

ذلك[1] وتوفير البئية الإستثمارية الخاصة بتداول سندات خزائنه[2] وما شابه ذلك[3]. بل يتشدد البعض[4] في تدخل الدولة في القطاع الخاص بشكل مباشر والإستثمار معه والذي يصر من خلال تبني مذهب عدم التدخل أو توجيه الاقتصاد إلى وجهة محددة، أنه إذا أرادت الدولة التخلي عن مسؤوليتها الأساسية والخاصة بالتشريع والقضاء والتنفيذ وان تدخل في الاقتصاد والاسواق بشكل مباشر ومشارك فيه، فعليها تحمل مسؤولية كاملة عن الضرر الذي قد يلحقه موظفيها وعمالها نتيجة لذلك التخلي.

ومع بداية تفكك الاتحاد السوفييتي والنظام الاشتراكي ككل في ٢٦ ديسمبر ١٩٩١، عمل الفكر الليبيرالي – عبر تياراته العديدة– على تقليص دور الدولة في الحياة الاقتصادية الى الحدود الدنيا، إلا أن الأزمات الاقتصادية التي عصفت بالدول في العشرية الأخيرة من القرن الماضي، وكذلك في بداية القرن الواحد والعشرين، بدءاً من عامها الأول،[5] كأزمة الرهن العقاري عام ٢٠٠٨، والتي تسببت في انهيار كبير

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق، الإنجليزية (الولايات المتحدة الأمريكية)

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

---

١ – المأمون علي جبر، الأمن الاقتصادي وتفاعله مع الفقر، مجلة مركز صالح عبدالله كامل للاقتصاد الاسلامي، مج٢٠,ع٥، ٢٠١٦، ص٣٧. منشور بدار المنظومة الإلكتروني: http://search.mandumah.com.uoseresources.remotexs.xyz/Record/802843

2 - Marc Levinson, Guide to Financial Market – Seventh Edition – The Economist Books by Profile Books Ltd, P103 & 104.

٣ – المأمون علي جبر، الأمن الاقتصادي وتفاعله مع الفقر، مجلة مركز صالح عبدالله كامل للاقتصاد الاسلامي، مج٢٠,ع٥، ٢٠١٦، ص٣٧. منشور بدار المنظومة الإلكتروني: http://search.mandumah.com.uoseresources.remotexs.xyz/Record/802843

٤ – عادل احمد الطائي، المسؤولية المدنية للدولة عن اخطاء موظفيها ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، ١٩٩٩،ص٨ وما بعدها.

٥ – كانت أول هذه الأزمات أزمة الأسهم عبر الإنترنت عام ٢٠٠٠ أو ما سمي بأزمة "الدوت كوم" حيث أقبلت المؤسسات على البيع عن طريق الإنترنت بشكل غير مؤسس ومؤمن تكنولوجياً مما سمح بالتلاعب في حسابات الشركات وتقديم توقعات وهمية عن قدرة الانترنيت في احداث نمو اقتصادي حقيقي فإنهارت معظم تلك الشركات. أحمد سبع، دور الدولة في الإقتصاد بين الضرورة والحدود، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الإقتصادية، الجزائر، العدد السابع، السنة ٢٠١٦، ص١٦٣.

للاقتصادات والبورصات العالمية، وكبريات البنوك، وامتد أثر تلك الأزمة الى باقي دول العالم مثل أوروبا وآسيا والخليج العربي، فتحولت من أزمة مالية إلى أزمة اقتصادية كونية ساهمت في عودة المطالبة بزيادة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، ودعم المشروعات العامة، وتأسيس شركات تجارية بغرض تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقيادة أفضل للأسواق المحلية، وذلك لتجنب أي انهيارات اقتصادية سببها ضعف القطاع الخاص في قيادة تجارته[٦].

وعليه قررت الحكومات الاستجابة إلى نداء القطاع الخاص المنهك من حرائقه الاقتصادية، وفي الوقت نفسه استغلت الحكومات هذه الفرصة في إشباع رغباتها في تنويع اقتصاداتها، ورفع كفاءة المرافق العامة، وخصصتها بطابع تجاري وعصري[٧]، وعليه ذهبت إلى إنشاء الشركات التجارية، أو المساهمة فيها كأداة فعالة في قيادة القطاع الخاص التجاري، وتنويع مصادر دخل الدولة لما تلعب تلك الكيانات من دورٍ هام في تحقيق أهداف التنمية الشاملة، ورفد الخزينة العامة بموارد مالية تهدف إلى تحسين مستوى المعيشة في الدولة، وتقديم الخدمات المرجوة منها بكفاءة وفعالية، إضافة إلى أن الدول اهتمت بشكل خاص، بتنظيم أحكام شركات المساهمة العامة، لما لهذا النوع من الشركات أهمية بالغة في تطور اقتصاد الدولة، وحفظ مصالحها الوطنية والقومية، وتحديد صلاحيات مجلس إدارتها مع بيان حقوق مساهميها[٨]. وتأسيساً على ذلك ارتأينا تخصيص هذا البحث لبيان ماهية تلك الشركات التجارية التي تؤسسها الحكومة بمفردها أو تلك التي

---

٦ – منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية، الشركات المملوكة للدولة في منطقة الشرق الأوسط، وشمال أفريقيا، محركات التنمية والتنافسية ٢٠١٣، ص٣١. والمنشور بالموقع االلكتروني: https://www.oecd.org/ كنسخة غير مجانية.

٧ – عبد الباسط علي الزبيدي، المالية العامة والموازنة العامة للدولة والرقابة على تنفيذها، مطبوعات المكتب الجامعي الحديث، مصر،٢٠١٥، ص٢٧.

٨ – رشا حطاب، أحمد قاسم فرح، الشركات التجارية في دولة الإمارات العربية المتحدة، جامعة الشارقة، الطبعة الثانية، ٢٠٢١، ص٩.

تشترك فيها مع شركاء من الاشخاص الخاصة في القطاع الخاص – المحلي أو الدولي – ، وبيان طبيعة تلك الشركات وطبيعة ملكية الحكومة فيها، وموقف المشرع من تلك الشركات وماهية طبيعتها.

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق، الإنجليزية (الولايات المتحدة الأمريكية)

منسّق:لون الخط: Text 1

منسّق:الخط: لون الخط: Text 1، الإنجليزية (الولايات المتحدة الأمريكية)

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

أهمية البحث:

وللدراسة أهمية نظرية وعملية، فعلى الصعيد العملي ستعنى الدراسة ببيان ماهية الشركات التجارية المملوكة للدولة وبيان طبيعتها بحيث تعمل الدراسة على بيان مدى اختلاف الشركات التجارية الحكومية عن المؤسسات والأجهزة الحكومية الأخرى، ومدى تمتعها بخصائص تميزها عن الشركات التجارية المؤسسة من قبل أشخاص طبيعية ومعنوية خاصة، إضافة إلى حسم الجدل الخاص حول مدى اعتبار تلك الشركات التجارية الحكومية من أشخاص القانون الخاص، أو القانون العام، ومدى تباين المشرع الإماراتي في هذا الجدل.

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق، الإنجليزية (الولايات المتحدة الأمريكية)

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

أما على الصعيد العملي، فلا يخفى على أحد الدور الذي تلعبه الشركات التجارية الحكومية في دولة الإمارات في تنمية الاقتصاد وتحقيق التوازن الاقتصادي بين القطاع العام والخاص، ودور تلك الشركات الحيوي في دفع عجلة التطور، وتأمين الخدمات للقطاع المحلي بكفائة عالية، بل تجاوزت ذلك إلى القطاع العالمي والتي أصبحت فيه تلك الشركات الحكومية لاعباً رئيساً في تقديم خدمات استراتيجية كالطاقة أو الاستثمار أو خدمات البنى التحتية وما في حكمها، فشركات كأدنوك ومبادلة وإتصالات وطيران الامارات، كلها شركات حكومية، اصبحت تقدم خدماتها على مستوى العالم وبكفائة قل لها النظير، ومن ذلك، تتواجد أهمية خاصة لدى الكثيرين في معرفة ماهية تلك الشركات وماهي طبيعتها وما هو الموقف العملي للمشرع الامارتي في تلك الفئة من الشركات،

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق، الإنجليزية (الولايات المتحدة الأمريكية)

منسّق:لون الخط: Text 1

منسّق:الخط: لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: Roman New Times، الإنجليزية (الولايات المتحدة الأمريكية)

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق، الإنجليزية (الولايات المتحدة الأمريكية)

نطاق الدراسة:

ستركز الدراسة على التشريعات الاتحادية والمحلية في دولة الامارات المتعلقة بالشركات الحكومية وإيضاح خصوصيتها وأنواعها وبيان طبيعتها، مع بيان موقف بعض التشريعات المقارنة من تلك الانواع من الشركات ما أمكن.

منسّق:لون الخط: Text 1

منسّق:الخط: لون الخط: Text 1، الإنجليزية (الولايات المتحدة الأمريكية)

إشكالية البحث:

تتمثل إشـــكالية الدراســـة في الغموض الذي يعتري ماهية الشـــركات التجارية المملوكة للدولة من حيث مفهومها وطبيعتها القانونية، وتتفرع عن هذه الإشكالية عدة تساؤلات:

- ما هو تعريف الشركات التجارية المملوكة بالكامل من الحكومة، وبماذا تختلف عن الشركات التي تملك الحكومة جزءاً من رأس مالها؟
- هل تتمتع الشـــركات التجارية الحكومية التي تؤســـسها الدولة باستثناءات وإعفاءات تتميز بها عن الشركات المؤسسة من الأشخاص الطبيعية والمعنوية الخاصة؟
- هل الشـــركات التجارية الحكومية تعد من أشخاص القانون العام أم من أشخاص القانون الخاص، وما هو موقف المشرع الإماراتي من كل ذلك؟

وفي ظل شـــح المصـــادر التي تتصـــدى بشكل مباشر في ماهية الشركات الحكومية وماهي خصوصيتها وطبيعتها، وذلك للطبيعة الخاصـــة التي تتضمنها تلك الشركات، خاصة على نطاق دولة الامارات العربية المتحدة، مما يؤدي للباحث إلى الاعتماد على تحليل النصوص القانونية، وتحليل أثارها ونتائجها.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى بيان ماهية الشـــركات الحكومية ذات الملكية الكاملة، وماهي خصائصها، وبيان ماهية الشـــركات التي تملك الدولة جزءاً من رأس مالها، وما هي مميزات أســـهم الدولة فيها، إضافة الى طرح الجدل الفقهي حول الطبيعة القانونية للشـــركات التجارية المملوكة للدولة، وبيان موقف المشـــرع الإماراتي من ذلك.

منهج البحث:

ســـتعتمد الدراســـة المنهجين الوصـــفي والتحليلي؛ حيث سيستخدم المنهج الوصفي لبيان واستعراض الأحكام القانونية المتعلقة بقانون الشـــركات الاتحادي والقوانين ذات الصـــلة بالشركات التجارية الحكومية، بالإضافة إلى استعراض بعض الآراء الفقهية المرتبطة، أما المنهج التحليلي فسيتم الاعتماد عليه لتحليل تلك الأحكام والنصوص والآراء القانونية وتقييمها في سبيل الوصول إلى النتائج المتعلقة بمفردات البحث.

خطة البحث:

ســـتعتمد الدراســـة التقسيم الثنائي اللاتيني، حيث سيخصص المبحث الأول لبيان مفهوم الشركات التجارية المملوكة للدولة بينما يخصـــص المبحث الثاني للبحث في الطبيعة القانونية للشـــركات التجارية المملوكة للدولة، وذلك وفق التفصيل الآتي:

المبحث الأول: مفهوم الشركات التجارية المملوكة للدولة

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق
منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق، الإنجليزية (الولايات المتحدة الأمريكية)
منسّق:الخط: دون غامق، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق
منسّق:مسافة بعد: 0 نقطة، تباعد الأسطر: مفرد
منسّق:الخط: دون غامق
منسّق:الخط: دون غامق، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق
منسّق:الخط: دون غامق
منسّق:الخط: دون غامق، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق
منسّق:الخط: دون غامق
منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق
منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: Roman New Times، الإنجليزية (الولايات المتحدة الأمريكية)
منسّق:لون الخط: Text 1
منسّق:الخط: لون الخط: Text 1، الإنجليزية (الولايات المتحدة الأمريكية)
منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق
منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق، الإنجليزية (الولايات المتحدة الأمريكية)
منسّق:لون الخط: Text 1
منسّق:الخط: لون الخط: Text 1، الإنجليزية (الولايات المتحدة الأمريكية)
منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق
منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق، الإنجليزية (الولايات المتحدة الأمريكية)
منسّق:لون الخط: Text 1
منسّق:الخط: لون الخط: Text 1، الإنجليزية (الولايات المتحدة الأمريكية)
منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق
منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق، الإنجليزية (الولايات المتحدة الأمريكية)
منسّق:لون الخط: Text 1
منسّق:مسافة بعد: 0 نقطة

المطلب الأول: تعريف الشركات التجارية المملوكة للدولة بشكلٍ كامل

المطلب الثاني: تعريف الشركات التجارية المملوكة للدولة بشكل جزئي

المبحث الثاني: الطبيعة القانونية للشركات التجارية المملوكة للدولة

المطلب الأول: موقف الفقه من الطبيعة القانونية للشركات التجارية المملوكة للدولة

المطلب الثاني: موقف المشرع الإماراتي من الطبيعة القانونية للشركات التجارية المملوكة للدولة

منسّق:مسافة بعد: 0 نقطة

المبحث الأول

مفهوم الشركات التجارية المملوكة للدولة

منسّق:الخط: لون الخط: Text 1، الإنجليزية (الولايات المتحدة الأمريكية)

منسّق:لون الخط: Text 1

منسّق:الخط: لون الخط: Text 1، الإنجليزية (الولايات المتحدة الأمريكية)

يختلف مفهوم الشركات الحكومية عن المؤسسات والأجهزة الحكومية التي تؤسسها الدولة لأغراض القيام بخدمة الجمهور وإدارة المرافق العامة، فلا جدال أن الشركة أياً كان نوعها، فإنها تنشأ من تصرف قانوني، يتمثل في إتفاق إرادة الشركاء على إنشائها وممارسة نشاط تجاري معين من خلالها، وهذا الاتفاق يسمى تحت عرف الشركات التجارية بعقد "التأسيس"[٩]، والذي من خلاله يخضع لمبدأ حرية الأطراف في وضع شروطهم وأحكامهم لغرض حكم تلك العلاقة الناشئة عن العقد، إلا أن المشرع تدخل لتقييد مبدأ حرية الإرادة، بنصوص آمرة ، فنظم احكام ذلك العقد، مرورا بالنشاط والإدارة، وانتهاء بالانقضاء والتصفية، وما يترتب على ذلك من أحكام، ويعتبر المرسوم بقانون الاتحادي رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١ بشأن الشركات التجارية إحدى صور ذلك التنظيم التشريعي من المشرع.

٩ – سميحة القيلوبي، الشركات التجارية، دار النهضة العربية، الطبعة السابعة، ٢٠١٦، ص٨.

عانت بعض الأسواق الاقتصادية العالمية من جراء بعض الأيدلوجيات المتشددة في بعض الأنظمة التي تحرم التدخل الحكومي في السوق ومنها النظام الأمريكي، الذي أدى على سبيل المثال، إلي تأخر تدخل البنك الفيدرالي الأمريكي في حل مشاكل الإضرابات المالية عام ٢٠٠٧ علي إثر أزمة الرهونات العقارية والتي استمرت إلي أن وصلت ذروتها عام ٢٠٠٨ والذي كان من أهم نتائجها انخفاض قيمة أصول البنوك بشكل كبير الأمر الذي أدى إلي إشهار رابع أكبر بنك أمريكي إفلاسه وهو بنك ليمان براذرز[١٠].

إلا أن تلك العقبات، لم تمنع الكثير من الحكومات من الدخول في القطاع الخاص ومساعدته في قيادة توجهاته الاقتصادية وفي بعض الأحيان منافسته، وذلك من خلال تأسيس شركات تملك الحكومة أسهمها. حيث تحتل الصين المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة في عدد الشركات المدرجة في قائمة أكبر ٥٠٠ شركة في العالم، مع العلم أن ٨٥% من الشركات الصينية المدرجة في القائمة تملكها الحكومة. وتدير الشركات الحكومية الصينية لجنة SASAC وهي لجنة إدارة وإشراف علي الشركات المملوكة من الحكومة الصينية[١١]. كما تمتلك الحكومة النرويجية أسهماً كبيرة في تراخيص النفط والغاز في الجرف القاري النرويجي، حيث تشارك الحكومة في قطاع النفط في النرويج مباشرة كمستثمر من خلال منظومة يطلق عليها

١٠ – محمد عبد الحافظ، فشل آلية الأسواق وأهمية تدخل الدولة في ضوء الأزمة الاقتصادية العالمية، مجلة مصر المعاصر، مج ١٠٣، ع ٥٠١، ٢٠١١، رقم القيد ١٠٦٥٤٧، ص١٧.

11 – Li-Wen Lin، A Network Anatomy of Chinese State-Owned Enterprises، Robert Schuman Centre for Advanced Studies Global Governance Programme-251، RSCAS 2017/07، P1 >.

المشـــاركة المالية المباشـــرة للدولـــة SDFI والـــذي يضـــم حالياً مشـــاركة فـــي١٥٨ شـــركة مرخصة[١٢].

أما في دولة الإمارات العربية المتحدة، سواء كان ذلك على النطاق الاتحادي أو المحلي، فالشركات الحكومية التي تؤســـسها الحكومة، لا تحيد إلا أن تأخذ شكل من أشكال شركات الأموال التي عينها المشرع الاتحادي في مرســـوم قانون الشـــركات[١٣]، وغالباً ما تأخذ شكل شركة المساهمة العامة، وبالتالي، فالقواعد الأســـاسية التي تنظم تلك الشركات الحكومية، هي قوانين ومراسيم إنشائها بالدرجة الأولى[١٤]، ومن ثم عقود تأســـيســـها وأنظمتها الاســـاســـية بالدرجة الثانية والتي غالباً ما تحمل تلك العقود والأنظمة الأساسية لتلك الشـــركات الحكومية على إستثناءات محددة من تطبيق أحكام قانون الشركات التجارية وذلك كله فيما ورد بشأنه نص خاص في تلك العقود التأسيسية أو الأنظمة الأساسية[١٥]، وأخيراً، تلجأ تلك الشركات الحكومية إلى

---

١٢ – وتمتلك النرويج من خلال منظومة المشاركة المالية المباشرة للدولة أسهماً في حقول النفط والغاز وخطوط الأنابيب والمنشآت البرية، حيث تغطي الدولة، بصفتها المالكة، حصتها من الاستثمار والنفقات، وتحصل على حصة من الإيرادات الواردة في تصاريح الترخيص. تمتلك الدولة شركة بيتورو التي تدير هذه المنظومة. كما تقوم شركة ستايت أويل بتسويق وبيع حصة الدولة النرويجية من إنتاج النفط والغاز ضمن منظومة المشاركة المالية المباشرة للدولة. ويتلقى بنك النرويج المركزي، نيابة عن الحكومة، جميع التدفقات النقدية من منظومة المشاركة المالية المباشرة للدولة بما في ذلك التدفقات النقدية الناتجة عن بيع وتسويق حصة الدولة من إنتاج النفط والغاز التي تديرها ستايت أويل. مذكرة توجيهية18:حول مشاركة الشركات المملوكة للدولة في عملية الإبلاغ بمبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية. منشور بمذكرة صادرة عن الأمانة العامة الدولية لمبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية، النرويج،مايو/أيار ٢٠١٤، ص٧.

١٣ – المادة (٩) من المرسوم قانون رقم ٣٢ لسنة ٢٠٢١ بشأن الشركات التجارية. حيث ليس من المتصور أن تؤسس الحكومة شركة من شركات الأشخاص كشركة التضامن مثلاً، والتي تتكون من شركاء طبيعيين حصراً.

١٤ – استناداً إلى مبدأ أن "النص الخاص يقيد النص العام"، وفي حال أن تم إنشاء تلك الشركات الحكومية بقوانين أو مراسيم خاصة.

١٥ – الفقرة (ب) و (ج) من المادة (٤) من المرسوم بقانون اتحادي رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١ في شأن الشركات التجارية.

الاحكام العامة للمرســـوم بقانون الشركات التجارية الاتحادي من خلال أعتبارين، يكمن **الاعتبار الأول** في شأن تسجيل قيدها وتجديد ذلك القيد[١٦] في سجل الشركات التجارية لدى الجهات الاتحادية المختصة، ويكمن **الاعتبار الثاني**، في شـــأن المواد التي لم تستثني تلك الشركات الحكومية نفسها من أحكام قانون الشركات الاتحادي في عقودها التأسيسية أو أنظمتها الأساسية[١٧].

وفي الواقع، لم يضع المشرع الاتحادي تعريفاً معيناً للشركات التجارية التي تتملكها الحكومة[١٨] في المرســـوم بقانون اتحادي رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١ في شأن الشركات التجارية، إلا أنه وضع أحكاماً خاصة لملكية الحكومة لتلك الشـــركات كونها المساهم الوحيد فيها (المطلب الأول)، وأحكاماً للشركات التي تملك الحكومة ملكية جزئية في أســـهمها (المطلب الثاني)، ونبين ذلك وفق التفصـــيل التالي مع الأخذ بالاعتبار وضع بعض المشرعين المحليين في الدولة ومع بيان رأي بعض القوانين المقارنة.

المطلب الأول

تعريف الشركات التجارية المملوكة للدولة بشكلٍ كامل

عزز المشـــرع الاتحادي من وجود مفهوم الشركات المملوكة بالكامل من قبل الحكومة الاتحادية أو المحلية، حين أجاز، للحكومة – ســـواء كانت الحكومة الاتحادية، أو الحكومة المحلية، وأية شركة، أو جهة

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق، الإنجليزية (الولايات المتحدة الأمريكية)

منسّق:لون الخط: Text 1

منسّق:كشيدة صغيرة، المسافة البادئة: السطر الأول: 1.27 سم

منسّق:الخط: لون الخط: Text 1، الإنجليزية (الولايات المتحدة الأمريكية)

منسّق:لون الخط: Text 1

منسّق:الخط: لون الخط: Text 1، الإنجليزية (الولايات المتحدة الأمريكية)

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

---

١٦ – أنظر لأحكام مسجل الشركات وفق المرسوم بقانون اتحادي رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١ في شأن الشركات التجارية.

١٧ – وان كانت الشركات الحكومية لها صلاحية استثناء نفسها من بعض احكام قانون الشركات الاتحادي وذلك كله فيما تم النص عليه في عقودها وأنظمتها الأساسية، إلا انها غير معفاة في كل الاحوال بالقيد في السجل التجاري لدى الجهات المختصة، أنظر: بداية المادة (٤) من المرسوم قانون رقم ٣٢ لسنة ٢٠٢١ بشأن الشركات التجارية.

١٨ – ودرج التعامل في دولة الإمارات على أن تصدر دائرة المالية في كل إمارة قائمة بأسماء الشركات الحكومية، فنصّ النظام المالي لحكومة أبو ظبي على أن يصدر رئيس الدائرة (دائرة المالية بإمارة أبو ظبي) قراراً بقائمة بأسماء الجهات والمؤسسات والشركات الحكومية والشركات التابعة بعد اعتمادها من المجلس التنفيذي. المادة (٤٥) من القانون رقم (١) لعام ٢٠١٧ بشأن النظام المالي لحكومة أبو ظبي.

مملوكة بالكامل من قبل أيٍ منهما – أن تؤســس بمفردها شركة مساهمة عامة[١٩]، إضافة إلى ذلك أنه يحق للشركات التي تؤسسها الحكومة بصفتها المساهم الوحيد فيها – سواء كانت الحكومة الاتحادية، أو الحكومة المحلية، وأية شــركة، أو جهة مملوكة بالكامل من قبل أيٍ منهما – استثناء تلك الشركة من تطبيق أحكام قانون الشــركات الاتحادي، وذلك كله فيما ورد بشــأنه نص خاص في عقودها التأســيســية، أو أنظمتها الأساسية[٢٠].

وعليه ومن مضمون الأحكام السابقة، نستنتج ما يلي:

١- أن المشــرع الاتحادي لم يضــع تعريفاً محدداً للشركة التجارية الحكومية ذات المساهم الوحيد والملكية الكاملة كما فعلت بعض التشــريعات المحلية والمقارنة – والتي ســنبينها لاحقاً– بل اكتفى المشرع الاتحادي بوضع أحكام خاصة للشركات التجارية التي تؤسسها الحكومة.

٢- أنه يحق للحكومة – ممثلة بأحد أجهزتها الإدارية أو التجارية – أن تؤســس[٢١] بمفردها شركة مســاهمة عامة، وأن تقدم رأس مال أقل[٢٢] عمّا نص عليه القانون للشركات المساهمة العامة[٢٣] ، وهذا اســتثناء أعطاه المشرع للحكومة، وفيه خروج عن المبادئ العامة للشركات المساهمة

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق، الإنجليزية (الولايات المتحدة الأمريكية)

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق، الإنجليزية (الولايات المتحدة الأمريكية)

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

منسّق:مسافة بعد: 0 نقطة

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

---

١٩ – المادة (١٠٧) من المرسوم بقانون اتحادي رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١ في شأن الشركات التجارية.

٢٠ – المادة (٤) من المرسوم بقانون اتحادي رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١ في شأن الشركات التجارية.

٢١ – ويقصد بتأسيس الشركة، هي مباشرة الأعمال المادية والقانونية اللازمة لإخراجها إلى حيز الوجود كشخص قانوني مستقل عن مؤسسيه، وذلك باتباع إجراءات معينة نص عليه المشرع في المرسوم بقانون رقم ٢٣ لسنة ٢٠٢١ بشأن الشركات التجارية، وبعض الاجراءات الاخرى المتعلقة بطرح أسهم تلك الشركة في أسواق الدولة. للمزيد، أنظر: رشا حطاب، أحمد قاسم فرح،مرجع سابق، ص١٨١ وما بعدها.

٢٢ – يجب أن لا يقل رأس مال شركة المساهمة العامة عن ٣٠ (ثلاثون) مليون درهم. – المادة (١٩٥) من المرسوم بقانون اتحادي رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١ في شأن الشركات التجارية.

٢٣ – الفقرة (٢) من المادة (١٠٧) من المرسوم بقانون اتحادي رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١ في شأن الشركات التجارية.

العامة، والتي يُقســـم رأســـمالها إلى أســـهم متســـاوية القيمة، وتكون قابلة للتداول، ويكتتب المؤســـســـون بجزءٍ من هذه الأسهم بينما يُطرح باقي الأسهم على الجمهور في اكتتاب عام[٢٤]، على ألّا يقل عدد المؤسسين عن خمسة أشخاص في طلب تأسيس شركة المساهمة العامة[٢٥].

٢- الشـــركات التجارية ذات الملكية التامة من الحكومة، لها وضـــعها الخاص، كونها مستثناة من تطبيق أحكام مرســـوم قانون الشـــركات، وذلك كله فيما ورد بشـــأنه نص خاص في عقودها التأســـيســـية، أو أنظمتها الأســـاســـية[٢٦]، حيث إن أغلب الشركات[٢٧] التي تؤسس وفقاً لأحكام المرســـوم بقانون الاتحادي رقم (٣٢) لســـنة ٢٠٢١ في شـــأن الشـــركات التجارية من قبل الأشخاص الطبيعية والمعنوية الخاصة، تخضع أنظمتها الأساسية لجميع أحكام قانون الشركات دون اســـتثناء. والغاية من منح المشرع تلك الاستثناءات للحكومة، وذلك لتسهيل عمل الحكومة في قيادة القطاع الخاص وتنظيمه وتحقيق المصالح الأساسية للدولة، وحيث أن القطاع الخاص يمثل رافداً أساسي من روافد مدخول الدولة المالي والاستراتيجي[٢٨]. إلا أن مثل تلك الاستثناءات للشركات الحكومية ذات الملكية التامة، لا يدوم، في حال باعت، أو طرحت الحكومة، أية نسبة من رأس مال تلك الشركات في اكتتاب عام، أو أدرجت أسهمها في أحد أسواق المال بالدولة،

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: 1 Text

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

---

٢٤ – المادة (١٠٧) من المرسوم بقانون اتحادي رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١ في شأن الشركات التجارية.

٢٥ – الفقرة (١) من المادة (١٠٧) من المرسوم بقانون اتحادي رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١ في شأن الشركات التجارية.

٢٦ –الفقرة (ب) من المادة (٤) من المرسوم بقانون رقم ٢٣ لسنة ٢٠٢١ بشأن الشركات التجارية.

٢٧ – إلا ما استثناها مجلس الوزراء بموجب – الفقرة (١) من المادة (٤) من المرسوم بقانون اتحادي رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١ في شأن الشركات التجارية.

٢٨ – حفيظة السيد حداد، العقود المبرمة بين الدول والاشخاص الاجنبية، دار النهضة العربية، مصر، الطبعة ١، ١٩٩٦، ص٤٦ وما بعدا.

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1

وعلى تلك الشـــركات الحكومية أن توفق أوضاعها وفقاً لأحكام المرسوم بقانون الاتحادي رقم (٣٢) في شـــأن الشـــركات التجارية، إذا باعت، أو طرحت أية نسبة من رأسمالها في اكتتاب عام، أو أدرجت أسهمها في أحد أسواق المال بالدولة[٢٩].

~~وعليه، فالمشـــرع الاتحـــادي لـــم يضـــع تعريفـــاً محـــدداً للشـــركة الحكوميـــة ذات الملكيـــة الكاملة، كما فعلت بعض التشريعات المحلية كالمشرع المحلي فـــي إمـــارة أبـــوظبي، وإمـــارة دبـــي، فأفرد كلاً منهما، تعريفاً معيناً للشركة الحكومية ذات الملكيـــة الكاملـــة~~؛ومـــن أمثلـــة تلـــك الشـــركات الحكومية المملوكة بالكامل من الحكومة الاتحاديـــة كمصـــرف الإمـــارات للتنميـــة[٣٠] الـــذي تـــم تأسيســـه بموجب المرسوم بقانون اتحادي رقم (٧) لسنة ٢٠١١ الصـــادر مـــن رئـــيس الدولـــة والمنشـــور فـــي الجريدة الرسمية[٣١] ، ونص المرسوم على أن ينشأ مصرف علـــى شـــكل "شـــركة مســـاهمـــة عامـــة[٣٢]" مملوكـــة بالكامـــل للحكومـــة[٣٣] وتســـمى "مصـــرف الإمـــارات للتنمية" ويكـــون لـــه الشخصـــية الاعتبارية المستقلة، ويتمتـــع بالأهليـــة القانونيـــة الكاملـــة لممارســـة نشـــاطه وتحقيـــق أغراضـــه

٢٩ – الفقرة (٢) من المادة (٤) من المرسوم بقانون رقم ٢٣ لسنة ٢٠٢١ بشأن الشركات التجارية.

٣٠ – لجأت الحكومة الاتحادية لتأسيس مصرف الإمارات للتنمية بشكل الشركة المساهمة العامة من أجل تحقيق رؤية الإمارات ٢٠٢١ التي تتطلع إلى بناء اقتصاد قائم على المعرفة والابتكار ومتنوع وقادر على التنافس عالمياً، ولن يحقق أي مصرف هذا التوجه إلا إذا كان مملوكاً للحكومة وملبياً لتطلعاتها.

٣١ – المادة (٢) من المرسوم بقانون اتحادي رقم (٧) لسنة ٢٠١١ بشأن إنشاء مصرف الإمارات للتنمية.

٣٢ – وهي إحدى الأشكال التي حددها المشرع الإتحادي في المادة (٩) من المرسوم بقانون رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١ بشأن الشركات التجارية.

٣٣ – ويقصد بالحكومة حسب المادة (١) الخاصة بالتعريفات من المرسوم بقانون اتحادي رقم (٧) لسنة ٢٠١١ هي حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة.

والاستقلال المالي والإداري[٣٤]. والذي يهدف فيه المصـــرف الإســـهام فـــي مســـيرة التنميـــة الاقتصـــادية والاجتماعية التي تشهدها دولة الإمـــارات العربيـــة المتحـــدة كشـــريك أساســـي فـــي تـــوفير الخـــدمات المالية التنموية[٣٥].

وفي ســـياق آخر، حيث عرف النظام المالي لحكومة أبوظبي الشـــركات الحكومية المملوكة بشكل كامل بأنها تلك "**الشركات المملوكة بالكامل وبشكل مباشر من حكومة أبوظبي، أو الجهات الحكومية في الإمارة**[٣٦]"، وعرف القانون رقم (٢٤) لســـنة ٢٠٢٠ بشأن المجلس الأعلى للشؤون المالية والاقتصادية في أبوظبي، الشـــركة الحكومية على أنها "**الشركة المملوكة بالكامل وبشكل مباشر من الحكومة، أو الجهات، أو المؤســـســـات الحكومية..**"[٣٧]، أما في إمارة دبي، فقد، عرف النظام المالي لحكومة دبي الشـــركات الحكومية بأنها تلك **المؤســـســـات التجارية والشركات المملوكة سواء بشكل كامل، أو جزئي للدولة، أو للجهات الحكومية**[٣٨].

ونرى أن كلاً من المشـــرعين في إمارة أبوظبي ودبي، عينا المقصـــود بالشـــركة الحكومية ذات الملكية الكاملة، من خلال تحديد الأشخاص الاعتبارية الحكومية المالكة لجميع أسهم تلك الشركات التجارية – التي تؤســـس وفقاً لمرسوم القانون الاتحادي رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١ في شأن الشركات التجارية – وهي

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

منسّق:لون الخط: Text 1

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

منسّق:لون الخط: Text 1

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

منسّق:لون الخط: Text 1

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

منسّق:لون الخط: Text 1

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

---

٣٤ – المادة (٢) من المرسوم بقانون اتحادي رقم (٧) لسنة ٢٠١١ بشأن إنشاء مصرف الإمارات للتنمية.

٣٥ – من اختصاصات المصرف تيسير الائتمان العقاري المخصص لبناء وصيانة وتطوير المباني المعدة للإسكان الشخصي، وتمويل المشاريع والأنشطة الحرفية والزراعية، فضلاً عن تمويل المشاريع الإسكانية والعمرانية نيابة عن الحكومة، ودعم المشاريع الصناعية والعقارية والمشاريع المكملة لها والمساهمة في تمويلها وتنميتها – المادة (٤) من المرسوم بقانون رقم ٧ لسنة ٢٠١١ في شأن إنشاء مصرف الإمارات للتنمية.

٣٦ – المادة الأولى من القانون رقم ١ لسنة ٢٠١٧ في شأن النظام المالي لحكومة أبو ظبي.

٣٧ – القانون رقم (٢٤) لسنة ٢٠٢٠ بشأن المجلس الأعلى للشؤون المالية والاقتصادية في أبو ظبي.

٣٨ – المادة الأولى من القانون رقم (١) لسنة ٢٠١٦ في شأن النظام المالي لحكومة دبي.

منسّق:الخط: 12 نقطة، خط اللغة العربية وغيرها: 10 نقطة

منسّق:نص حاشية سفلية

منسّق:الخط: 12 نقطة، خط اللغة العربية وغيرها: 10 نقطة

منسّق:الخط: 12 نقطة، خط اللغة العربية وغيرها: 10 نقطة

الجهات والمؤسسات والأجهزة الحكومية، دون موظفيها العموميين[٣٩]، وذلك حتى يمكن الإطلاق على تلك الشركات صفة "الشركات الحكومية"، والتي بموجبها تخضع لسياسة رقابية من الأجهزة الحكومية المتعلقة بالرقابة والمحاسبة، والتي لها صلاحيات رقابية واسعة على تلك الشركات الحكومية[٤٠].

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق، الإنجليزية (الولايات المتحدة الأمريكية)

~~أما في مصر، فقد~~ولم تتردد محكمة تمييز دبي بالاستناد إلى التعريف القانوني الذي ورد بالقانون رقم ١ لسنة ٢٠١٦ بشأن النظام المالي لحكومة دبي في شأن الشركات الحكومية بأنها تلك الشركات الحكومية التي تملكها حكومة دبي أو إحدى جهاتها الحكومية بشكل كامل أو جزئي، وأن الأموال العامة للحكومة تشمل الأصول المادية والمعنوية المملوكة لحكومة دبي والجهات الحكومية بما في ذلك الإيرادات العامة والتعويضات ورؤوس الأموال المستثمرة في الشركات الحكومية.[٤١]

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

وفي شأن القانون المقارن، انتهجت الدولة المصرية منذ بداية الخمسينات من القرن الماضي سياسة الاقتصاد الموجه، وتدخلت الدولة لتنظيم النشاط الإقتصادي الخاص، وصاحب ذلك تحويل بعض المصالح الحكومية التي تتولى ملكية وإدارة مشروعات إقتصادية إلى مؤسسات، أو هيئات عامة، أو

---

٣٩ – حيث تملكهم للشركات التجارية، لا يضفي عليها صفة الشركة الحكومية.

منسّق:الخط: 12 نقطة، خط اللغة العربية وغيرها: 10 نقطة

٤٠ – أنظر: القانون رقم (١٩) لسنة ٢٠٢٠ بشأن إعادة تنظيم جهاز أبو ظبي للمحاسبة.

منسّق:الخط: 12 نقطة، خط اللغة العربية وغيرها: 10 نقطة

٤١ – طعن رقم ٩٧٩ لسنة ٢٠١٨ ، طعن تجاري، محكمة تمييز دبي ، جلسة ٢٠١٩/١/٢٠ والطعن رقم ٩٧٩ لسنة ٢٠١٨، طعن تجاري، محكمة تمييز دبي، جلسة ٢٠١٩/١/٢٠.

شركات ذات استقلال مالي وإداري[٤٢]. وتنفيذاً لذلك أصدر المشرع المصري مجموعة من القوانين لتحقيق هذه الغاية[٤٣]، كان آخرها القانون رقم ٢٠٣ لعام ١٩٩١ في شأن شركات قطاع الأعمال العام، الذي عرف شـــركات قطاع الأعمال العام[٤٤] التي تملك الدولة كامل أسهمها بالقول أنها: "**الشركات التي يكون رأسمالها مملوكاً بالكامل للدولة، أو أحد الأشخاص الاعتبارية العامة**"، وأطلق عليها القانون رقم ٢٠٣ لعام ١٩٩١ وصف "**الشركات القابضة**".

أما في الأردن فقد عرف القرار رقم ٢ لســـنة ٢٠٠٨ الصادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين أن الشـــركة الحكومية ذات الملكية الكاملة، بأنها، هي تلك الشـــركة التي يكون رأسمالها كاملاً من الأموال العامة أو من الخزينة العامة للدولة ســـواء كان رأس المال[٤٥] هذا مدفوعاً من الخزينة بشـــكل مباشـــر أو

منسّق:لون الخط: Text 1

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

منسّق:لون الخط: Text 1

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

---

٤٢ – كان التأميم هو الأداة القانونية التي استعانت بها الدولة لتحقيق ذلك، وخاصة بإصدار قوانين التأميم الثلاثة الرئيسية وهي القوانين رقم ١١٧–١١٨–١١٩ لسنة ١٩٦١. للمزيد، أنظر: مصطفى كمال طه ووائل انور بندق – الشركات التجارية – مكتبة الوفاء القانونية، ٢٠١٦، ص٦٣٢.

٤٣ – كانت شركات القطاع العام تخضع في الأصل لأحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ الخاص بشركات المساهمة والشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة، ثم أخضعت للقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١، ثم توالت التشريعات منها القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ والقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ الذي ألغي العمل بأحكامه بموجب صدور قانون شركات قطاع الأعمال العام رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١. أنظر: عبدالفتاح مراد ، موسوعة قطاع الاعمال العام، دار الكتب والوثائق المصرية، مصر، رقم الايداع ١٢١٧، ١٩٩٨، ص٢١.

٤٤ – بموجب المادة الأولى من القانون رقم ٢٠٣ لعام ١٩٩١ بإصدار قانون شركات قطاع الأعمال العام.

٤٥ – يؤكد كارل ماركس أن رأس المال هو نظام إنتاج السلعة.ويعرف رأس المال بأنه مجموعة من الحصص العينية والنقدية التي يسهم بها الشركاء في الشركة لغايات تزويد الشركة بما يلزمها لتمارس نشاطها الذي يحدد مقداره ابتداء عند تسجيلها سواءً بحده الأعلى أو الأدنى. للمزيد: أنظر: انطوني جدنز، الرأسمالية والنظرية الاجتماعية الحديثة، ترجمة أديب شيش، دار التكوين للنشر، دمشق، ٢٠١٢، الطبعة الأولى، ص٨٧ وص٨٨.

ساهمت فيه وحدة حكومية من الوحدات التي نصت عليها المادة (٣) من قانون الفوائض المالية رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٧، أو أية وحدة حكومية يقرر مجلس الوزراء بناءً على تنسيب وزير المالية[٤٦].

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق، الإنجليزية (الولايات المتحدة الأمريكية)

أما قانون الشركات الصيني، فأشار القانون إلى أن الشركات المملوكة بالكامل للدولة هي شركة ذات مسؤولية محدودة تستثمر فيها الدولة فقط والتي من أجلها يصرح مجلس الدولة أو الحكومة الشعبية المحلية لمؤسسة تنظيم الأصول المملوكة للدولة التابعة للحكومة الشعبية[٤٧].

٤٦ – قرار الديوان الخاص الصادر بالإجماع بتاريخ ١ جمادى الآخرة لسنة ١٤٢٩ هجرية الموافق ٥ / ٦ /٢٠٠٨ ميلادية، وكان غرض إصدار القرار هو الاستفسار فيما إذا كانت شركة تطوير العقبة تعتبر شركة مملوكة بالكامل للحكومة، وينطبق عليها تعريف الوحدة الحكومية وتخضع لأحكام قانون الفوائض المالية رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٧ أم لا تعتبر ذلك؟ وخلص القرار إلى أن شركة تطوير العقبة المنشأة برأسمال مسمى مشترك مدفوع من كل من سلطة منطقة العقبة الإقتصادية الخاصة وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية بالنسب المذكورة في البند (ثامناً) من كتاب طلب التفسير تعتبر شركة مملوكة بالكامل للحكومة وينطبق عليها تعريف الوحدة الحكومية، وتخضع لأحكام قانون الفوائض المالية رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٧. منشور في:
https://jordan-lawyer.com/2010/07/11/%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1-%D8%B1%D9%82%D9%85-2-%D9%84%D8%B3%D9%86%D8%A9-2008-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D8%B1-%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%88%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AE/

47 – ARTICLE(65) of COMPANIES LAW OF THE PEOPLE'S REPUBLIC OF CHINA ORDER OF THE PRESIDENT OF THE PEOPLE'S REPUBLIC OF CHINA No. 42 "....For the purposes of this law, a wholly Stated–owned companies is one with limited liability which is solely invested in by the State and for which the State Council or the local people's government authorizes the State–owned assets regulatory institution under the people's government at the corresponding level to perform the duties of an investor"

وذهب بعض الفقه[٤٨] والقضاء[٤٩]، على أن الشركة المملوكة للدولة بشكل كامل هي تلك الشركة التي يكون رأسمالها مملوكاً بالكامل للدولة، أو لأشخاص الاعتبارية العامة.

ونخلص من ذلك أن الشركات الحكومية المملوكة للدولة بشكل كامل **هي وحدات اقتصادية تقوم على تنفيذ مشروع اقتصادي، أو تجاري معين، وفقاً للخطط التي تضعها الدولة، لتحقيق أهداف تنموية ومجتمعية، ويكون رأس مال تلك الشركات مملوكاً بشكل كامل للدولة، أو الحكومة، أو لأحد الأشخاص الاعتبارية العامة التابعة لها** وتتخذ تلك الشركات إحدى الأشكال التي نص عليها المشرع في مرسوم قانون الشركات الإتحادي، ولتلك الشركات طبيعة خاصة قد تختلف عن الشركات التجارية التي تؤسس حصراً من قبل الأشخاص الطبيعية والمعنوية الخاصة، منها ما يتعلق بالاستثناءات التي تحصل عليها تلك الشركات الحكومية من تطبيق أحكام قانون الشركات، ومنها ما يتعلق بجهة الرقابة والإشراف على تلك الشركات الحكومية[٥٠].

وإذا كان مفهوم الشركات الحكومية المملوكة للدولة بالكامل لا يثير إشكالية حينما تكون كامل أسهم رأسمال تلك الشركات مملوكة بالكامل من قبل الحكومة أو إحدى الجهات العامة، وتعتبر الدولة بذلك

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق، (العربية وغيرها) العربية (المملكة العربية السعودية)

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، الإنجليزية (الولايات المتحدة الأمريكية)

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

منسّق:لون الخط: Text 1

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق، الإنجليزية (الولايات المتحدة الأمريكية)

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

منسّق:لون الخط: Text 1

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

---

٤٨ – محمد علي مولود السائح، الطبيعة القانونية للشركات العامة، مجلة البحوث الأكاديمية، الأكاديمية الليبية، العدد العاشر، يوليو ٢٠١٧، ص١٦٢. ومصطفى كمال طه ووائل انور بندق، الشركات التجارية، مكتبة الوفاء القانونية،٢٠١٦ الاسكندرية، ص٦٣٩.

٤٩ – طعن رقم ٩٧٩ لسنة ٢٠١٨، طعن تجاري، محكمة تمييز دبي، جلسة ٢٠١٩/١/٢٠، والمنشور بموقع https://www.mohamoon-uae.com/ – محمد علي مولود السائح، الطبيعة القانونية للشركات العامة، مجلة البحوث الأكاديمية، الأكاديمية الليبية، العدد العاشر، يوليو ٢٠١٧، ص١٦٢. ومصطفى كمال طه ووائل انور بندق، الشركات التجارية، مكتبة الوفاء القانونية،٢٠١٦ الاسكندرية، ص٦٣٩.

منسّق:خط الفقرة الافتراضي, الخط: Dubai

منسّق:بلا تباعد, مضبوطة

٥٠ – حيث ان تلك الانواع من الشركات ذات الملكية الكاملة من الحكومة لا تخضع لأحكام وتشريعات هيئة الاوراق المالية والسلع والخاصة بالشركات المدرجة في الاسواق المالية في الدولة، ومن ضمن تلك التشريعات على سبيل المثال القرار الصادر من رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (٣/ر.م) لسنة ٢٠٢٠م بشأن اعتماد دليل حوكمة الشركات المساهمة العامة.

منسّق:الخط: (افتراضي) Arabic Simplified

المســـاهم الوحيد فيها، إلا أن التساؤل يُثار فيما لو انحسرت نسبة التملك هذه عن مجموع الأسهم؟ وهذا ما نجيب عليه في المطلب الثاني.

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق، الإنجليزية (الولايات المتحدة الأمريكية)

منسّق:لون الخط: Text 1

منسّق:الخط: لون الخط: Text 1، الإنجليزية (الولايات المتحدة الأمريكية)

منسّق:كشيدة صغيرة، المسافة البادئة: السطر الأول: 1.27 سم، تباعد الأسطر: سطر 1.5

منسّق:لون الخط: Text 1

منسّق:الخط: لون الخط: Text 1، الإنجليزية (الولايات المتحدة الأمريكية)

منسّق:لون الخط: Text 1

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

المطلب الثاني

تعريف الشركات التجارية المملوكة للدولة بشكل جزئي

تقوم الشركات التجارية المملوكة للدولة بشكل جزئي على أسلوب اشتراك الدولة، أو أحد الأشخاص المعنوية العامة مع أحد أشخاص القانون الخاص في تحديد وتنفيذ أهداف وبرامج خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في تلك الشركات[٥١]. ويأخذ هذا الاشتراك شكل شركة مساهمة عامة، أو شركة محدودة المسؤولية[٥٢]، "وتخضع لرقابة وتوجيه الدولة رغم خضوعها للقواعد الخاصة بالشركات التجارية، سواءً من حيث تنظيمها الداخلي، أو من حيث علاقاتها مع الغير، كما تخضع المنازعات المترتبة عنها لأحكام القانون التجاري"[٥٣]. ويذهب البعض بالقول، نظام الخصخصة ومناصفة الحكومة للافراد في المشاريع المرفقية لا يعني تخلي الدولة عن دورها في تنظيم وتقويم ومراقبة تلك القطاعات التي تتناصف معها الدولة مع أفراد

---

٥١ – وهذا ما يتوافق أيضاً مع بعض الفقه الأجنبي والذي أكد فيه أن المشرع الوطني متفق على مبدأ أن المستثمرين الأفراد يحتاجون إلى حماية عند الإستثمار مع الشركات التي تملكها الحكومة وبعض التشريعات المتعلقة بذلك تحتاج إلى تحديث لتنسجم مع دخول الحكومة إلى معترك الاستثمار الخاص لقيادته وحماية إستثمار أفراده.

أنظر:

Marc Levinson, Guide to Financial Market – Seventh Edition – The Economist Books by Profile Books Ltd, P103 & P14 &15.

٥٢ – نصت المادة السادسة من القانون رقم ١٣ لسنة ٢٠١٤ بشأن تأسيس شركة أبو ظبي للعمليات البترولية البرية المحدودة على أن: "لا تسأل الشركة إلا عن االلتزامات الناشئة في حدود رأسمالها".

٥٣ – خالد أحربيل، النظام القانوني للشركات ذات الاقتصاد المختلط، مجلة منازعات الأعمال، المغرب، العدد ١٧، أكتوبر، ٢٠١٦، ص٨٨.

القطاع الخاص في شكل وقالب الشركات التجارية، ويضيف هذا الرأي بأنه لا يعقل ان تترك الدولة مشروعاتها تتعرض للإفلاس دون أن تتدخل وتمد لها يد المعونة من خلال المشاركة المباشرة في تلك المشاريع أو تقديم المساعدات المالية المباشرة وهذا قد يعارض بعض الأنظمة الرأسمالية خلصة في قطاع الطيران كما هو الحال في الولايات المتحدة والمبني على الاقتصاد الحر[٥٤].

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: Roman New Times، الإنجليزية (الولايات المتحدة الأمريكية)

وكما هو الوضع بالنسبة للشركات ذات الملكية الكاملة من قبل الحكومة، فلم يضع المشرع الاتحادي تعريفاً معيناً للشركات ذات الملكية الجزئية من قبل الحكومة، بل وضع لها أحكاماً خاصة، حيث يحق للشركات التي تساهم فيها الحكومة الاتحادية، أو أي من مؤسساتها، أو أجهزتها، سواء بصورة مباشرة، أو غير مباشرة بنسبة لا تقل عن (٢٥%) من رأسمالها، والعاملة في أنشطة الطاقة، كالتنقيب عن النفط، أو إنتاج الكهرباء والغاز، و تحلية المياه، استثنائها من تطبيق أحكام قانون الشركات، وذلك كلهُ فيما ورد بشأنه نص خاص في العقود التأسيسية لهذه الشركات، أو في أنظمتها الأساسية[٥٥].

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

إضافة إلى أنه، يجوز للحكومة الاتحادية، أو المحلية إذا تملكت نسبة (٥%) أو أكثر من رأس مال الشركة المساهمة العامة، تعيين من يمثلها في مجلس الإدارة بتلك النسبة نفسها من عدد أعضاء المجلس، وبحد أدنى تعيين عضو واحد على الأقل[٥٦].

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق، الإنجليزية (الولايات المتحدة الأمريكية)

---

٥٤ – للمزيد أنظر: مسعود عطا، انهاض المشروعات المتعثرة ووقايتها من الافلاس "دراسة مقارنة" ، مكتبة الوفاء القانونية ٢٠١٠، ٣٩٨ ومابعدها.

منسّق:خط الفقرة الافتراضي, الخط: Dubai

٥٥ – المادة (٤) من المرسوم بقانون رقم ٢٣ لسنة ٢٠٢١ بشأن الشركات التجارية.

منسّق:بلا تباعد

٥٦ – المادة (١٤٨) من المرسوم بقانون رقم ٢٣ لسنة ٢٠٢١ بشأن الشركات التجارية.

منسّق:خط الفقرة الافتراضي, الخط: Dubai

وأعطى المشـــرع الاتحادي لجهاز الإمارات للاســـتثمار[٥٧] الأولوية والحق في الاكتتاب بأســـهم أية شركة مساهمة عامة تؤسس في الدولة وتطرح أسهمها للاكتتاب العام، وبنسبة لا تتجاوز (٥%) من الأسهم المطروحة للاكتتاب العام[٥٨].

وعليه، نتوصل إلى النتائج والأحكام التالية:

١- أن نوع نشـــاط الشـــركات ذات الملكية الجزئية[٥٩] من الحكومة سواء كان بصورة مباشرة، أو غير مباشـــرة بنسبة لا تقل عن (٢٥%) من رأسمالها، يجب أن ينحصر في مجال التنقيب عن النفط، أو إنتاج الكهرباء والغاز، و تحلية المياه، حتى يمكن اســـتثناؤها من تطبيق أحكام قانون

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق، الإنجليزية (الولايات المتحدة الأمريكية)

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

منسّق:مسافة بعد: 0 نقطة

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

---

٥٧ – تم تأسيس "جهاز الإمارات للاستثمار" الذي تعود ملكيته للحكومة الاتحادية وذلك بموجب المرسوم الاتحادي رقم ٤ لعام ٢٠٠٧، والذي تم تعديله فيما بعد بموجب المرسوم الاتحادي رقم ١٣ لعام ٢٠٠٩؛ حيث منح المرسوم "جهاز الإمارات للاستثمار" المسؤولية الكاملة لإدارة الثروة السيادية لدولة الإمارات العربية المتحدة من خلال تأسيس محفظة أصول متنوعة في القطاعات الاقتصادية الرئيسية وفئات الأصول بهدف تحقيق أرباح مالية طويلة الأمد. وتحمل تلك المحفظة الاستثمارية للجهاز عدة شركات مساهمة عامة منها مصرف الامارات للتنمية ش.م.ع. أنظر: التقرير الافتتاحي لجهاز الامارات للأستثمار، منشور على الموقع الإلكتروني: http://www.eia.gov.ae/wp-content/uploads/2017/10/EIA-Arabic.pdf

منسّق:خط الفقرة الافتراضي, الخط: Dubai

منسّق:(العربية وغيرها) العربية (المملكة العربية السعودية)

٥٨ – المادة (١٢٧) من المرسوم بقانون رقم ٢٣ لسنة ٢٠٢١ بشأن الشركات التجارية.

منسّق:خط الفقرة الافتراضي, الخط: Dubai

منسّق:(العربية وغيرها) العربية (المملكة العربية السعودية)

٥٩ – توصيات منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية OECD عن الملكية الجزئية للشركات الحكومية: كانـــت إحـــدى توصيـــات توجيهـــات قواعـــد حوكمـــة الشـــركات المملوكـــة للدولـــة والصـــادرة عـــن منظمـــة التعـــاون الاقتصادي والتنميـــة OECD هـــي أنـــه مـــن الواجـــب علـــى الحكومـــة أن يكـــون لديهـــا رؤيـــة واضحـــة لملكيتهـــا. بعبـــارة أخـــرى يجـــب أن تســـأل الحكومـــة نفســـها «لمـــاذا نمتلـــك هـــذه الشـــركة؟» وبعـــد ذلـــك يجـــب أن تنعكـــس الإجابـــة علـــى هـــذا الســـؤال فـــي تحديـــد مـــدى قـــدرة الحكومة علـــى تقييـــم سياســـات وإدارة تلـــك الشـــركة بعينهـــا. كذلـــك يســـتخدم تحديد الهـــدف مـــن الملكيـــة فـــي تقييـــم نجـــاح أو فشـــل الحكومة من خلال تلك الشركة. نصـــت توجيهـــات منظمـــة التنميـــة والتعـــاون الاقتصادي OECD علـــى أنـــه إذا تعيـــن علـــى الحكومـــة اســـتخدام المؤسســـات المملوكـــة للدولـــة لتحقيـــق أهـــداف اجتماعيـــة أو سياســـية، فـــإن ذلـــك يحـــدث بشـــرطين؛ يجـــب علـــى الحكومـــة الإفصـــاح عـــن الأهـــداف بشـــكل صحيـــح ويجـــب أن يتـــم حســـاب تكلفـــة تحقيـــق تلـــك الأهـــداف وتحمـــل التكلفـــة مـــن قبـــل الحكومـــة وليـــس الشـــركة نفســـها. للمزيد أنظر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، مرجع سابق ص٨ وص١٤.

منسّق:الخط: (افتراضي) Arabic Simplified

الشـــركات وذلك كلهُ فيما ورد بشـــأنه نص خاص في العقود التأسيسية لهذه الشركات، أو في أنظمتها الأســـاســـية[٦٠]. والغاية من منح المشـــرع الاتحادي تلك الاســـتثناءات لتلك الفئات من الشـــركات ذات الملكية الجزئية من الحكومة، هو لهدف اســـتراتيجي وإســـتثماري متعلق بالشـــراكات الحكومية مع الشـــركات العالمية العابرة للقارات والمتخصـــصة في مجال إنتاج الطاقة، والتي تتطلع تلك الشـــركات وجود مرونة تشريعية لتحقق تلك الشراكات الاستراتيجية أهدافها الاستثمارية.

٢- الأصـــل، ووفقاً لمبادئ أحكام مرســـوم بقانون اتحادي رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١ بشأن الشركات التجارية الخاصة بالشركات المساهمة العامة، أن يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة يحدد النظام الأســـاســـي للشركة طريقة تكوينه، وعدد أعضائه حصراً، ومدة العضوية فيه[٦١]، واستثناء من ذلك، أنه إذا تملكت الحكومة الاتحادية، أو المحلية نســـبة (٥%) أو أكثر من رأس مال شركة المســـاهمة العامة، أن تعين من يمثلها في مجلس الإدارة بتلك النســـبة نفسها من عدد أعضاء المجلس، وبحد أدنى تعيين عضـــو واحد على الأقل. وعليه نلاحظ هنا أن المشـــرع أعطى للشركات التي تمتلك الحكومة جزءاً من أسهمها أولية حجز مقعد لممثل الحكومة، على ألّا يقل عن تعيين عضـــو واحد على الأقل في مجلس إدارة الشـــركات المساهمة العامة، وذلك بغض النظر عما نص عليه عقد تأســـيس، أو النظام الأســـاســـي لتلك الشركات المساهمة العامة في طريقة تعيين وتكويين أعضاء مجلس الادارة.

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1

---

٦٠ – المادة (٤) من المرسوم بقانون رقم ٢٣ لسنة ٢٠٢١ بشأن الشركات التجارية.

٦١ – الفقرة (١) من المادة (١٤٣) من المرسوم بقانون رقم ٢٣ لسنة ٢٠٢١ بشأن الشركات التجارية.

٢- وللحكومة الحق الحصـــري – ممثلة بجهاز الإمارات للاستثمار[٦٢] – في حجز نسبة لا تتجاوز (٥%) من أســـهم الشـــركة المساهمة العامة المطروحة للاكتتاب العام في أسواق الدولة، وهذا الحق لم يحصل عليه أي من الأشخاص الطبيعية والخاصة في ظل مرسوم بقانون اتحادي رقم (٣٢) لســـنة ٢٠٢١ بشـــأن الشـــركات التجارية. والغاية من تلك الأولية التي منحها المشرع الاتحادي لجهاز الإمارات للاستثمار، هو لتأكيد دور الحكومة الاتحادية في قيادة القطاع الخاص بمفهوم عصري وذات كفائة عالية في بناء الشراكة الفعالة بين القطاع العام والقطاع الخاص.

وقد اختلفت التشريعات المحلية في إمارتي أبو ظبي ودبي حول مسمى الشركات التي تتملك فيها الحكومة، أو إحدى الجهات الحكومية جزءاً من أســـهم هذه الشـــركات[٦٣] ، حيث أطلق المشرع المحلي في إمارة أبو ظبي تســـمية "**الشـــركات التابعة**" على الشركات التي تتملك المؤسسات الحكومية، أو الشركات الحكومية جزءاً من أسهم شركات أخرى؛ حيث جاء ذلك في صلب قانون النظام المالي بالإمارة بالقول إن الشركات التابعة هي "الشـــركات التي تســـاهم فيها المؤسسات، أو الشركات الحكومية بشكل مباشر، أو غير مباشر، منفردة، أو بصفة مشتركة بنسبة تزيد على ٥٠% من رأس مالها"[٦٤]، وهذا التعريف يقودنا إلى وجود شرط

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

منسّق:لون الخط: Text 1

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

---

٦٢ – المادة (١٠٥) من المرسوم بقانون رقم ٢٣ لسنة ٢٠٢١ بشأن الشركات التجارية.

٦٣ – ذهبت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى تعريف الشركات المملوكة للدولة بشكل جزئي في البورصات أو اللسواق المالية بأنها تلك الشركات التي تملك الحكومة أسهم ممتازة مصدرة أو سندات دين متداولة في البورصة و /أو أدوات مالية مماثلة. أنظر:

المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن حوكمة الشركات المملوكة للدولة.

OECD (2017) OECD Guidelines on Corporate Governance of State–Owned Enterprises,2015 Edition, (Arabic Version), OECD Publishing, Paris.

http://dx.doi.org/10.1787/9789264274273-ar

٦٤ – المادة الأولى من القانون رقم ١ لسنة ٢٠١٧ في شأن النظام المالي لحكومة أبو ظبي.

معين يجب توافره حتى يمكن أن يطلق مصـــطلح "الشركات التابعة"، وهو تملك الحكومة نسبة أسهم تزيد على ٥٠% من أسهم تلك الفئة من الشركات، وبمفهوم المخالفة، فإن امتلاك أي نسبة أقل من ذلك فلا يؤدي ذلك إلى اعتبار تلك الشركة تحت مسمى "الشركات التابعة" وفقاً للنظام المالي لإمارة أبوظبي، وعليه تخرج تلك الشـــركات من نطاق تطبيق قانون النظام المالي، وأحكامه في إمارة أبوظبي. وهذا يتفق مع تعريف الشركات التابعة التي نص عليها قرار مجلس إدارة هيئة الاوراق المالية والسلع رقم (٣) لسنة ٢٠٠٠ في شـــأن النظام الخاص بالإفصاح والشفافية، بأن الشرمى التابعة **عبارة عن شركة مملوكة بنسبة لا تقل عن نصف رأسمالها لشركة أخرى**[٦٥].

منسّق:لون الخط: Text 1

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

منسّق:لون الخط: Text 1

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

أما القانون رقم (٢٤) لســـنة ٢٠٢٠ بشـــأن المجلس الأعلى للشؤون المالية والاقتصادية والمختص بالشـــركات الحكومية والجهات الاســـتثمارية الاستراتيجية، فنلاحظ أنه لم يفرد مصطلح "الشركات التابعة" على الشـــركات التي تملك جزءاً من أســـهمها الحكومة، كما فعل النظام المالي في إمارة أبوظبي وهيئة الأوراق المالية والســـلع الاتحادية، وإنما أطلق قانون المجلس مصـــطلح "الشـــركات الحكومية" على جميع الشـــركات المملوكة من الحكومة سواء بشكل كامل أو التي تساهم فيها الحكومة بنسبة تزيد عن ٥٠% من رأس مـــالها[٦٦]، وهو نفســـه النظام المعمول به، بإمارة دبي الذي لم يميز النظام المالي لحكومة دبي بين

---

٦٥ – المادة الأولى من قرار مجلس إدارة هيئة الاوراق المالية والسلع رقم (٣) لسنة ٢٠٠٠ في شأن النظام الخاص بالإفصاح والشفافية. وهذا القرار يطبق على الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية والسلع المرخص له بالعمل في دولة الامارات العربية المتحدة ومن قبل هيئة الاوراق المالية والسلع، وعلى تلك الشركات الإلتزام بالقرار سالف الذكر ومن ضمنها الشركات التي تملك الحكومة نصف أو أكثر من نصف من رأس مالها.

٦٦ – القانون رقم (٢٤) لسنة ٢٠٢٠ بشأن المجلس الأعلى للشؤون المالية والاقتصادية في أبو ظبي.

مسمى نسبة تملك الحكومة في الشركات التجارية بشكل كامل، أو جزئي؛ حيث عرف الشركات الحكومية بأنها "**المؤسسات التجارية والشركات المملوكة بشكل كامل، أو جزئي للدولة، أو للجهات الحكومية**"[٦٧].

منسّق:لون الخط: Text 1

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق، الإنجليزية (الولايات المتحدة الأمريكية)

ومن أمثلة الشركات الحكومية التي تملك الحكومة النسبة الأكبر من أسهمها هي مجموعة الإمارات للاتصالات التي تأسست ابتداءً بموجب أحكام المرسوم الاتحادي رقم (٧٨) لسنة ١٩٧٦ بإنشاء مؤسسة الإمارات للاتصالات، وتم إعادة تنظيمها بموجب أحكام القانون الاتحادي رقم (١) لسنة ١٩٩١ في شأن مؤسسة الإمارات للاتصالات، ثم تم تعديل الشكل القانوني للمؤسسة بموجب المرسوم بقانون إتحادي رقم (٣) لسنة ٢٠١٥ بتعديل بعض أحكام القانون الاتحادي رقم (١) لسنة ١٩٩١ في شأن مؤسسة الإمارات للاتصالات لتصبح شركة مساهمة عامة باسم (شركة مجموعة الإمارات للاتصالات)[٦٨]. ووفقاً للتعديل الأخير، تحولت مؤسسة الإمارات للاتصالات لتصبح شركة مساهمة عامة، ويعدل اسمها ليصبح شركة مجموعة الإمارات للاتصالات، وتسجل في السجل التجاري، وتتمتع بالشخصية الاعتبارية المستقلة[٦٩]

---

٦٧ – المادة الأولى من القانون رقم ١ لسنة ٢٠١٦ في شأن النظام المالي لحكومة دبي.

٦٨ – النظام الأساسي لشركة مجموعة الإمارات للاتصالات والموثق لدى الكاتب العدل في ابو ظبي في ٠٤–٠٨–٢٠١٩ برقم توثيق ١٩٥٥٠١٠٢٥٦ ، منشور على موقع محامون : https://www.mohamoon-uae.com/ تاريخ الزيارة ٣١/ تشرين الأول/ ٢٠٢١.

٦٩ – عند نشوء الشركة تنشا معها الشخصية المعنوية المستقلة مستقلة عن الشركاء ومديريها الا في حالة تجاوز المديرين السلطة او تم خرق النظام الاساسي الخاص بتوزيع الارباح ارباح هنا يكون المديرين والشركة مسؤولين عن ذلك الانتهاك على الرغم من الشخصية المعنوية المستقلة. للمزيد أنظر: حسن محمد هند ، النظام القانوني للشركات متعددة الجنسيات ، دار الكتب القانونية ، ٢٠٠٩، ص٨٠.

والأهلية القانونية الكاملة، وتمارس نشاطها وتحقق أغراضها وفقاً لأحكام هذا المرسوم ونظامها الأساسي[٧٠].

وحسب المرسوم بقانون سالف الذكر، فان جهاز الإمارات للاستثمار هو ممثل الحكومة في نسبة الأسهم التي تمتلكها في الشركة، ويحق لمجلس الوزراء أن يغير أو يحدد مساهمة الحكومة في الشركة[٧١]. على أن المرسوم بقانون حظر أن تقل نسبة ما يملكه مساهم الحكومة عن (٥١%) من رأسمال الشركة[٧٢]، ما لم يقرر المساهم الخاص[٧٣] خلاف ذلك.

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

أما على صعيد الفقه، يعرف البعض[٧٤] الشركات التجارية المملوكة للدولة بشكل جزئي بأنها الشركة التي تملك فيها "الدولة نسبة من رأسمالها من خلال اشتراك الدولة أو أحد الأشخاص الاعتبارية العامة، وعليه تملك السلطات العامة جزءاً من رأسمالها، بينما يتملك القطاع الخاص الجزء الباقي"، وفي العادة تخضع هذه الانواع من الشركات لرقابة وتوجيه الحكومات رغم خضوعها للقواعد الخاصة

٧٠- المادة (١) من القانون رقم ٣ لسنة ٢٠١٥ بتعديل بعض أحكام القانون الاتحادي رقم (١) لسنة ١٩٩١ في شأن مؤسسة الإمارات للاتصالات.

٧١- تعريف مساهم الحكومة المشار إليه في المادة (٢) والخاصة بالتعريفات من القانون رقم ٣ لسنة ٢٠١٥ بتعديل بعض أحكام القانون الاتحادي رقم (١) لسنة ١٩٩١ في شأن مؤسسة الإمارات للاتصالات.

٧٢- المادة (٧) من القانون رقم ٣ لسنة ٢٠١٥ بتعديل بعض أحكام القانون الاتحادي رقم (١) لسنة ١٩٩١ في شأن مؤسسة الإمارات للاتصالات

٧٣- عرف المرسوم بقانون إتحادي "المساهم الخاص" بأنه: "الجهة الحكومية التي تتم تسميتها من وقت لآخر بقرار من مجلس الوزراء لتملك السهم الممتاز بالنيابة عن الحكومة، والتي يكون لها بموجب ذلك حق الموافقة أو الاعتراض على أمور معينة وفق ما هو محدد في هذا المرسوم بقانون والنظام الأساسي" المادة الثانية من المرسوم بقانون إتحادي رقم ٣ لعام ٢٠١٥.

٧٤ – محمد علي مولود السائح، مرجع سابق، ص ١٦٢.

بالشركات التجارية، سواءً من حيث تنظيمها الداخلي، أو من حيث علاقاتها مع الغير، وتخضع المنازعات المترتبة عنها لأحكام القانون التجاري[٧٥]، كما سنوضح ذلك لاحقاً.

نخلص مما سبق للقول إن الشركات الحكومية عبارة عن مشروع عام مملوك للدولة تتدخل الدولة فيه إما بشكلٍ كلي؛ حيث تؤول ملكية رأس المال بالكامل إلى الحكومة، أو أحد الجهات الاعتبارية العامة، أو قد يكون التدخل بشكلٍ جزئي، حيث تكون ملكية رأس المال موزعةً بين الدولة، وبين أحد أشخاص القانون الخاص، ولكن يثار التساؤل دائماً حول الطبيعة القانونية للشركات الحكومية، فهل هي شخص من أشخاص القانون العام، أم أنها شخص من أشخاص القانون الخاص؟ هذا ما سنوضحه في المبحث الثاني.

المبحث الثاني

الطبيعة القانونية للشركات التجارية المملوكة للدولة

لطالما نظراً لأهمية دور الشركات التجارية على المستويين الوطني والدولي، فقد حظيت باهتمام المشرع الإماراتي الذي سعى على الدوام لمواكبة التطورات الاقتصادية والتشريعية ودعم النشاط الاقتصادي،وتشجيع الاستثمار، واستقطاب رؤوس الأموال، فتم إصدار أول تشريع إتحادي أساسي بشأن الشركات التجارية رقم (٨) لسنة ١٩٨٤، ونظرا لتطور الدولة بشكل كبير من الناحية الاقتصادية وسعيها لاستقطاب رؤوس أموال الأجنبية[٧٦] ، فقد سارع المشرع لإصدار

---

٧٥ – خالد أحربيل، مرجع سابق، ص٨٦.

٧٦ – يحذر البعض من فخ الشركات الأجنبية العابرة للقارات أو بما يسمى الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية، حيث تتحمس حكومات تلك البلدان النامية – خاصة في أفريقيا وشرق آسيا– في تحديث تشريعاتها وإعادة ترتيبها لتكون تربة خصبة لتلك الشركات العالمية والاستثمارات الأجنبية، إلا أن هذا الحل السحري يؤدي ويشجع تلك الشركات العابرة للقارات بالضغط على حكومات تلك البلدان النامية وذلك بتغيير تشريعات سيادية وذلك من خلال إقناع تلك الحكومات أن ليس لديها أي سبيل آخر غير تبني خيار العولمة وفتح الأسواق كلها دون استثناء، مستفيدة تلك الشركات العابرة للقارات من امتلاكها معارف

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق، الإنجليزية (الولايات المتحدة الأمريكية)

منسّق:لون الخط: Text 1

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق، الإنجليزية (الولايات المتحدة الأمريكية)

منسّق:لون الخط: Text 1

منسّق:الخط: لون الخط: Text 1، الإنجليزية (الولايات المتحدة الأمريكية)

منسّق:لون الخط: Text 1

منسّق:الخط: لون الخط: Text 1، الإنجليزية (الولايات المتحدة الأمريكية)

العديد من التشريعات الناظمة لعمل الشركات التجارية وكان آخرها قانون الشركات رقم ٣٢ لسنة ٢٠٢١ ، وقد جاءت نصوص هذا القانون متفقة إلى حد كبير مع ما تشهده دولة الإمارات من تطورات مالية واقتصادية وكان هدف هذا القانون بشكل رئيس كما هو منصوص بمادته الثانية هو "المساهمة في تطوير بيئة الأعمال وقدرات الدولة ومكانتها الاقتصادية بتنظيم الشركات طبقاً للمتغيرات العالمية خاصة ما تعلق منها بتنظيم قواعد الحوكمة وحماية حقوق المساهمين والشركاء، ودعم تدفق الاستثمار الأجنبي وتعزيز المسؤولية المجتمعية للشركات"[٧٧].

ولطالما أثارت الطبيعة القانونية للشركات التجارية المملوكة للدولة جدلاً واسعاً، وتركز الخلاف بدايةً حول الطبيعة العقدية للشركة ~~المملوكة بالكامل من الحكومة~~الحكومية؛ حيث يذهب جانب من الفقه[٧٨] إلى إنكار الصبغة التعاقدية على تلك الشركة، ويرى أن مفهوم العقد لم يعد صالحاً – أو على الأقل – لم يعد كافياً للإحاطة بمختلف جوانب النظام القانوني لشركة المساهمة، وينتهي أصحاب هذا الرأي إلى أن شركة المساهمة الحكومية لم تعد عقداً يقوم على مبدأ حرية التعاقد وسلطان الإرادة، وإنما نظاماً قانونياً وضع المشرع قواعده وأحكامه، وأن دور إرادة الأفراد مقصور على اختيار الانضمام إليه، والخضوع لأحكامه.

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

وخبرات كبيرة في انتاج السلع وهو ما يساعدها في تضليل المسؤولين الاقتصاديين لتلك البلدان النامية. أنظر في ذلك: جون ميدلي، الشركات عابرة القومية واستنزاف موارد البلاد النامية، "ترجمة : بدر الرفاع"، المركز القومي للترجمة و الهيئة المصرية للكتاب، ٢٠١١، ص٤١ و ص٤٢.

٧٧ – أنظر: مصطفى البنداري أبو سعده ، مرجع سابق، ص ١٢ و رشا حطاب، أحمد قاسم فرح، مرجع سابق ، ص١١.

٧٨ – علي حسن يونس، مشار إليه في أشرف عبد المنعم، حوكمة الشركات المساهمة ومجالس الإدارة في التشريع الإماراتي، دائرة القضاء، أبو ظبي، الطبعة الأولى، ٢٠١٣، ص١٣.

بينما يرى جانب آخر من الفقه [٧٩] أن تضـــاؤل الدور الذي تلعبه الإرادة الحرة في حياة الشـــركة المساهمة الحكومية لا يكفي وحده لاستبعاد مفهوم العقد في هذا المجال، إذ إنّ تراجع مبدأ الحرية التعاقدية، وسلطان الإرادة ليس ظاهرة قاصرة على ميدان الشركات المساهمة، بل ظاهرة عامة تكاد تشمل كل عقود القـــانون الخاص، وأنه لا ينبغي لأحد هجر مفهوم العقد وإحلال مفهوم النظام القانوني محله في تلك الأنواع من الشركات.

ثم اســـتمر الجدل لينتقل إلى مدى اعتبار الشركات المملوكة للحكومة شخصاً من أشخاص القانون العام، أو الخاص **(المطلب الأول)**، وموقف المشـــرع الإماراتي من هذا الجدل **(المطلب الثاني)**، وهو ما نقوم بتوضيحه تباعاً.

المطلب الأول

موقف الفقه من الطبيعة القانونية للشركات التجارية المملوكة للدولة

إن تحديد نوعية وطبيعة الشخص المعنوي، من حيث كونه شخصاً خاصاً، أو عاماً له أهمية كبيرة في تحديد نوعية وطبيعة النظام القانوني الذي يخضع له هذا الشخص، فالأشخاص الاعتبارية الخاصة تخضع للقانون الخاص، ويختص القضاء العادي بالنظر والفصل في منازعاتها وخصوماتها، بينما تخضع الأشخاص الاعتبارية العامة في تنظيمها لقواعد وأحكام القانون الإداري، ويختص القضاء الإداري بنظر منازعاتها[٨٠]. ونعرض في هذا المطلب إتجاهين رئيسيين حول الطبيعة القانونية للشركات المملوكة للدولة، يرى الاتجاه الأول أن هذه الشركات تملكها الحكومة وتمول رأسمالها، وبالتالي هي شخص من أشخاص القانون العام،

منسّق:لون الخط: Text 1
منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق
منسّق:لون الخط: Text 1
منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق
منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق، الإنجليزية (الولايات المتحدة الأمريكية)
منسّق:لون الخط: Text 1
منسّق:الخط: لون الخط: Text 1، الإنجليزية (الولايات المتحدة الأمريكية)
منسّق:لون الخط: Text 1
منسّق:الخط: لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: Roman New Times، الإنجليزية (الولايات المتحدة الأمريكية)
منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق
منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1
منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

٧٩ – حسام عيسى، مشار إليه لدى أشرف عبد المنعم، مرجع سابق، ص١٤.

٨٠ – مصطفى كمال طه ووائل بندق، مرجع سابق، ص ٦٤٢.

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق، الإنجليزية (الولايات المتحدة الأمريكية)

منسّق:لون الخط: Text 1

منسّق:الخط: لون الخط: Text 1، الإنجليزية (الولايات المتحدة الأمريكية)

منسّق:مضبوطة، المسافة البادئة: السطر الأول: 1.27 سم

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

بينما يتبنى الاتجاه الثاني رأياً مخالفاً، ويرى أن خضوع الشركات للقانون التجاري هو مؤشر على أن هذه الشركات من أشخاص القانون الخاص، ونبحث هذين الاتجاهين وفق التفصيل التالي:

الفرع الأول: الشركات التجارية المملوكة للدولة شخص من أشخاص القانون العام

يرى جانب من الفقه[٨١] أن الشركات المملوكة للحكومة، هي شركات عامة، وليست شركات خاصة يطبق بشـــأنها قواعد القانون الخاص؛ حيث إن هذه الشركات ما هي في حقيقتها إلا وحدات اقتصادية تكون حلقـــة من حلقات جهاز حكومي وإداري متكامل، ولا يمكن تبعاً لذلك أن تكون طبيعتها مختلفة عن طبيعة الأجهزة الحكومية والإدارية التي تشـــكل وتكمل باقي حلقات هذا الجهاز، وعلى حســـب هذا الاتجاه، فإن الشـــركات الحكومية هي بدون أدنى شـــك من المرافق العامة بمفهومها المادي[٨٢]؛ لأن وظيفتها الأســـاسية إشباع الحاجات التي تقتضيها المصلحة العامة، لذا يعد هذا النوع من الشركات من أشخاص القانون العام،

---

٨١ – رمضان مصطفى الزلتيني، قراءة في الطبيعة القانونية للشركات العامة، مجلة البحوث الأكاديمية، الأكاديمية الليبية، العدد العاشر، يوليو ٢٠١٧، ص١٩٠ وانظر ايضاً: محمد عبدالعزيز بكر، النظام القانوني للعقود المبرمة بين الدولة والاشخاص الاجنبية، المكتبة العصرية ، ٢٠١٠، ص١٧٥.

٨٢ – عرف بعض الفقه المرفق العام بأنه "مشروع تنشئه الدولة لغرض تحقيق المنفعة العامة وتتولى إدارته جهة عامة مباشرة أو تعهد به إلى أشخاص القانون الخاص لممارسة النشاط المرفقي تحت رقابتها وإشرافها وتوجيهها ويخضعه المشروع لنظام قانوني يتلاءم مع طبيعته والوسيلة المستخدمة في تحقيقه، ورجع هذا الفقه في بيان المقصود بالمرفق العام إلى بعض الفقه الفرنسي (جورج فوديل وبيار دلفولفيه – القانون الاداري الفرنسي) الذي أكد الأخير أن مصطلح مرفق عام يشمل المنظمة والنشاط معاً إذا ما توافرت فيهما العناصر المميزة للمرافق العامة، ولا تظهر أهمية التفرقة بين المرافق العضوية والمرافق الموضوعية إلا في حال كانت الهيئة التي تدير النشاط المرفقي هيئة خاصة (شركة مثلاً)، كما في حالة الإمتياز مثلا، ففي هذه الحالة نكون أمام مرفق موضوعي وهو النشاط الذي يمارسه المرفق، أما الهيئة التي تدير هذا النشاط فلا تعد مرفقاً عضوياً لأنها هيئة خاصة، وأما إذا كانت الهيئة التي تدير النشاط المرفقي هيئة عامة ففي هذه الحالة نكون أمام مرفق عضوي وهو الهيئة التي تمارس النشاط، ومرفق موضوعي وهو النشاط ذاته. للمزيد في ذلك أنظر: أمير فرج يوسف، النظام القانوني لعقود البوت والفيدبك وعقد الأشغال العامة، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، ٢٠١٦، ص٢٠٣ –٢٠٥.

ويتمتع بكل المزايا والواجبات المرســـومة لأي مرفق عام للدولة، ويســـتند هذا الجانب من الفقه[٨٣] على مجموعة من الحجج والأســـانيد للتدليل على أن الشركات العامة من أشخاص القانون العام، ويمكن تلخيص هذه الأسانيد في الآتي:

١. تتمتع الشـــركات المملوكة للدولة بالشـــخصية الاعتبارية، والاستقلال المالي والإداري، وتخضع لرقابة الدولة، وبالتالي فإن هذه الشركات الحكومية لا تكون خاضعة خضوعاً تاماً لقواعد القانون الخاص، أما عن إفصاح المشرع عن نيته لإخضاع الشركة للقواعد التجارية المتبعة في قوانين الشركات، فإن ذلك لا يعني ســـريان قواعد القانون الخاص على أوجه نشاطها كافة دون استثناء، وإنما الصفة العامة لهذه الشـــركات تقتضي حتماً استبعاد تطبيق بعض هذه القواعد كنظام الإفلاس، وحسب هذا الرأي أنه ليس من المعقول أن تخضـــع الشركات الحكومية لهذا النظام إذا ما توقفت عن الوفاء بديونها التجارية؛ لأن ذلك يغل يد الجهاز المشـــرف على إدارتها، كما وأنه يتعارض ومبدأ انتظام واضطرار سير المرافق العامة، والخدمة العامة التي تقدمها للجمهور[٨٤].

٢. الغاية من تأســـيس الشـــركات التجارية، يختلف بين الأشـــخاص الطبيعية أو المعنوية الخاصـــة وبين الحكومات، حيث يكون للأخيرة غاية أســـمى من الأشخاص الخاصة في تأسيس الشركات التجارية، هو

منسّق:مسافة بعد: 0 نقطة

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

٨٣ – سميحة القيلوبي، مرجع سابق، ص٦١٢ و٦١٣، خيرية عمر عبد المولى، الطبيعة القانونية للشركات العامة، مجلة البحوث الأكاديمية، الأكاديمية الليبية، العدد العاشر، يوليو، ص١١٣.

84 أنـظـر أيضـــاً: Judgments - OBG Limited and others (Appellants) v. Allan and others (Respondents)Douglas and another and others (Appellants) v. Hello! Limited and others (Respondents)Mainstream Properties Limited (Appellants) v. Young and others and another (Respondents)".
https://publications.parliament.uk/pa/ld200607/ldjudgmt/jd070502/obg.pdf

تنمية الاقتصاد وقيادة الأسواق الناشئة وتأسيس أذرع إستثمارية لتكون رافد من روافد إيرادات الدولة[٨٥] ومـــدخولـــاتها، وعليه تحقيق الصـــــالح العام في نهاية المطاف، لذا، تعتبر تلك الشـــركات التجارية الحكومية، أحد أشـــخاصها الاعتبارية العامة، وحلقة من حلقات الجهاز الإداري في الدولة ودعامة من دعائم المجتمع في إشـــباع الحاجات العامة، وتنفيذ ســـياسة المشرع في المجالات الاقتصادية المختلفة الدولة. أما الشـــركات التجارية التي تؤســـس من قبل الأشـــخاص الخاصـــة، فهي تنشأ نتيجة الجهود الفردية، وتهدف أســـاساً إلى تحقيق المصالح الخاصة والحصول على الربح، وعليه، فإن هذا الاختلاف الجوهري بين الشـــركات التجارية الخاصة والشركات الحكومية متعلق بدور وغاية كل من الشركتين، والذي يصاحبه بالنتيجة اختلاف في النظام القانوني الذي يحكم كلاً منها. إذ ينظم القانون الخاص أنظمة شـــركات الأفراد، بينما الشركة الحكومية ينظمها القانون العام والخاص معا[٨٦] ، وما يعزز ذلك وجود أنظمة مثل القانون الصـــيني الذي يلزم الشـــركات المؤســـسة من قبل الدولة بوجوب صياغة نظامها الأساسي بالكامل من قبل مؤسسة تنظيم الأصول المملوكة للدولة ، أو من قبل مجلس إدارتها ،وتعرض على المؤسسة المذكورة للموافقة عليها[٨٧].

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1

منسّق:الخط: (افتراضي) Arabic Simplified

منسّق:عادي, مضبوطة

منسّق:خط الفقرة الافتراضي, الخط: (افتراضي) Simplified Arabic

منسّق:الخط: (افتراضي) Arabic Simplified، خط اللغة العربية وغيرها: Arabic Simplified

---

٨٥ – أنظر: شريف محمد غنام، راشد الحمراني، الشركات التجارية، مطبوعات شرطة دبي، ط.٢٠١٦، الطبعة الأولى، ص٣٧ وما بعدها.

٨٦ – وذلك من خلال صدور قوانين ومراسيم تؤسس لمثل تلك الشركات وتضع لها أحكاماً خاصة قد تخرجها، عن القواعد العامة التي وضعها المشرع للشركات التجارية المؤسسة من الاشخاص الخاصة، للمزيد: المرجع السابق، صج ٥٨ وما بعدها.

87 - ARTICLE (66) of COMPANIES LAW OF THE PEOPLE'S REPUBLIC OF CHINA ORDER OF THE PRESIDENT OF THE PEOPLE’S REPUBLIC OF CHINA No. 42 “...The articles of association of a wholly Stated-owned company shall be formulated by the State-owned assets regulatory institution, or shall be

٣. من الناحية القانونية، وكقاعدة عامة لا يمكن على سبيل المثال تأسيس شركة المساهمة العامة في دولة الإمارات إلا من خمسة مؤسسين أو أكثر بموجب المرسوم بقانون الشركات الاتحادي، ومع ذلك استثنى المشرع الحكومة الاتحادية، أو إحدى الإمارات من شرط الحد الأدنى[٨٨]؛ حيث بإمكان الحكومة بمفردها تأسيس شركة مساهمة عامة دون الحاجة الى شركاء آخرين. ويبرر هذا الجانب من الفقه ذلك في أن صفة المؤسس ترتب آثاراً تخرج عن نطاق الأعمال التجارية، وما يترتب عليها من آثار؛ إذ إن المؤسس للشركات الحكومية عادة ما يعطى مثل تلك الاستثناءات لأغراض إدارة المرافق العامة والمشاريع الكبيرة، والتي تحتاج إلى مرونة خاصة، ودخول ميزانية الدولة في تمويلها وعليه تتحمل الحكومة عادة مسؤولية غير عادية عند فشل مشروع تأسيس تلك الأنواع من الشركات، وهذا ما لا يقدر عليه المؤسس من الاشخاص الطبيعية او المعنوية الخاصة، وعليه ينطبق عليه القانون الخاص طبقاً للمصلحة الخاصة.

وعليه، يخلص هذا الاتجاه إلى اعتبار الشركات المملوكة للدولة من أشخاص القانون العام؛ وليس من أشخاص القانون الخاص وذلك للطبيعة الخاصة التي تتميز بها تلك الشركات الحكومية عن غيرها من الشركات التي تؤسس من قبل الاشخاص الطبيعية والمعنوية الخاصة.

الفرع الثاني: الشركات التجارية المملوكة للدولة شخص من أشخاص القانون الخاص

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق، الإنجليزية (الولايات المتحدة الأمريكية)

منسّق:لون الخط: Text 1

منسّق:الخط: لون الخط: Text 1، الإنجليزية (الولايات المتحدة الأمريكية)

formulated by its board of directors and submitted to the said institution for approval".

منسّق:الإنجليزية (الولايات المتحدة الأمريكية)

٨٨ – المادة (١٠٧) من المرسوم بقانون رقم ٢٣ لسنة ٢٠٢١ بشأن الشركات التجارية.

يرى الاتجاه الثاني من الفقه والذي نتفق معه[٨٩]، أن الشـــركات المملوكة للدولة تعد شـــخصـــاً من أشـــخاص القانون الخاص، وبالتالي فإن أموالها تعد أموالاً خاصـــة، فالمشـــرع أعطى هذه الشركات شكل شـــركات المساهمة، والتي هي من أشكال الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري، أضف إلى ذلك أن قيامها بالانخراط في النشاط الاقتصادي مباشرةً، مع ما تتمتع به هذه الشركات من استقلال مالي وإداري[٩٠]، يفصـــح عن شخصيتها الخاصة، ولا يؤثر في ذلك خضوعها لرقابة الأجهزة الرقابية في الدولة؛ لأن ذلك لا يحول دون حرية قيامها بالأعمال التنفيذية التي تســـتوجبها مقتضـــيات المنافسة. وحتى في الشركات التي أصـــبحت شـــركات قطاع عام نتيجةً لقوانين التأميم، فإنها لا تعتبر من أشـــخاص القانون العام؛ وذلك لأن طبيعتها الخاصة كانت موجودة فيها ابتداءً.

ويستدل أصحاب هذا الرأي بمجموعة من الحجج والأسانيد تتلخص في الآتي:

١. تقوم الشـــركات المملوكة للدولة بنشـــاط اقتصـــادي شبيه بنشاط الشركات التجارية الخاصة، وإن الأشـــخاص الاعتبارية العامة متى نزلت إلى ميدان العمل الخاص وجب أن تعامل معاملة الأفراد، وتســـري عليها قواعد القانون الخاص، طالما لا يعد نشاطها ممارسة لعمل السلطة العامة، إضافة إلى أن الشـــركات الحكومية، أو المملوكة للدولة لا خلاف بينها وبين غيرها من الشركات التجارية المملوكة للشـــخص الخاص إلا في أمر واحد، وهو زوال المساهمين، واجتماع الأسهم في شخص واحد، وهي الحكومة.

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق، الإنجليزية (الولايات المتحدة الأمريكية)

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

منسّق:مسافة بعد: 0 نقطة

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1

٨٩ – مصطفى كمال طه و وائل بندق، مرجع سابق، ص ٦٤٣ و٦٤٤ وخيرية عبد المولى، مرجع سابق، ص ١١٦.

٩٠ – المادة (٢) من قانون رقم ٢ لسنة ٢٠١٧ بشأن تأسيس شركة مبادلة للاستثمار.

٢. لا تتمتع الشركات التجارية المملوكة للدولة بالشخصية الاعتبارية العامة، ولم يرد إسباغ هذه الصفة عليها في قوانين تأسيسها؛ حيث تخضع تصرفاتها لأحكام القوانين التجارية، أو القانون الخاص، وتدار ضمن إطار قانوني يأخذ –غالباً– شكل الشركة المساهمة من أجل تنفيذ مشروع معين، وهذا يدل على رغبة المشرع في أن يحتفظ لها بصفة المشروع التجاري، والمساواة بينها وبين الشركات الخاصة.

٣. وتعتبر الشركات التجارية المملوكة للدولة من الأشخاص المعنوية الخاصة كغيرها من الشركات سواء بسواء. ويستدل ذلك في القانون المصري من المادة الأولى فقرة ٢ من قانون شركات قطاع الاعمال العام[٩١]، والتي تشير إلى أن تعتبر الشركة القابضة من أشخاص القانون الخاص، وينطبق الحكم ذاته على الشركات التابعة لها.

وهذا ما أكده قضاء المحكمة الدستورية العليا بمصر الذي جاء فيه أن المؤسسات والجهات التي تحولت الى الأشكال القانونية الجديدة سواء بالتأميم، أو الجهات التي تحولت إلى شركات قابضة بموجب القوانين الخاصة بقطاع الأعمال العام تعتبر من أشخاص القانون الخاص؛ حيث إن تلك الشركات لا تخول أياً من الخصائص العامة، أو امتيازاتها، كحق التنفيذ المباشر، وتوقيع الحجز

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق، الإنجليزية (الولايات المتحدة الأمريكية)

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق، الإنجليزية (الولايات المتحدة الأمريكية)

٩١ – المادة ١ من قانون شركات قطاع الاعمال العام رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ تنص ""يعمل فى شأن قطاع الاعمال العام بأحكام القانون الم ا رفق، ويقصد بهذا القطاع الشركات القابضة والشركات التابعة لها الخاضعة لأحكام هذا القانون، وتتخذ هذه الشركات بنوعيها شكل شركات المساهمة، ويسرى عليها فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى هذا القانون وبما لايتعارض مع أحكامه نصوص قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة الصادر بالقانون رقم951 لسنة ١٩٩٩".

الإداري، ونزع الملكية للمنفعة العامة، إلا أن هذه الشـــركات لها ميزة، وهي القيام بدور خطير في بناء الهيكل الاقتصادي للدولة[٩٢].

٤. تعد الشـــركات الحكومية ذات كيان مســـتقل، وتتمتع بالشخصية القانونية، والذمة المالية المستقلة، وتـــدار إدارة ذاتيـــة بواســـطة أجهزتها الداخلية المتمثل بمجلس إدارتها وإدارتها التنفيذية، وتعد قراراتها نهائية ونافذة بذاتها، ولا يطعن فيها إلا أمام القضـــاء، لذلك لا يتوافر في هذه الشـــركات العناصـــر اللازمة لاعتبارها شـــخصـــاً من أشـــخاص القانون العام، الأمر الذي يجعل أنصار هذا الاتجاه، ونحن معهم يميلون إلى اعتبار الشـــركات المملوكة من الحكومة من أشـــخاص القانون الخاص[٩٣].

٥. وذهب قضاء النقض بأبوظبي في قضية (شركة أبوظبي للخدمات الصحية) بالقول: إنه طالما ليس هناك أي نص يضـــفي على شـــركة أبوظبي للخدمات الصحية طابع المؤسسة العامة، لذلك يكون طابع المؤســـسة العمومية منتفياً عنها، وأن النص على إعفائها والمنشآت التابعة لها كليًا، أو جزئيًا من جميع الضرائب والرسوم الجمركية المحلية في قانونها ونظامها الأساسي يندرج ضمن المعايير المميزة للمؤســـسات العمومية، إلا أنه لا يكفي لإضفاء الطابع العام عليها، طالما أن قانون إنشائها جعل منها شركة مساهمة عامة، وإن إدارتها تتم وفقًا لأساليب القانون الخاص[٩٤].

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1

---

٩٢ – حكم المحكمة الدستورية العليا بمصر بتاريخ ٥ يناير ١٩٨١، منشور في نشرة المحكمة الدستورية العليا، ١، ص٢٣٩، مشار له في مصطفى كمال ووائل بندق، مرجع سابق، ص٦٤٤، هامش ٢.

٩٣ –للمزيد أنظر: حفيظة السيد حداد، مرجع سابق، ص٥٢ وما بعدا.

٩٤ – (الطعن رقم ٢٠ لسنة ٢٠١٥ س ٩ ق. أ)، منشور بمجموعة الأحكام والمبادئ القانونية الصادرة عن محكمة النقض – ابوظبي– من دوائر المواد المدنية والتجارية والإدارية السنة القضائية التاسعة ٢٠١٥م من أول يناير حتى آخر أبريل.

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

ويخلص هذا الاتجاه بالقول أنه بمجرد دخول الدولة إلى القطاع الخاص ضـــمن أدواته التجارية ومنها إنشاء الشركات التجارية، فإن تلك الشركات لا تبرح إلا أن تكون من أشخاص القانون الخاص ويحل القطاع الخاص مواضـــيع نزاعها بعيداً عن القضـــاء الاداري وما يتصل به. ويبقى السؤال مطروحاً حول موقف المشـــرع الإماراتي من الشـــركات الحكومية المملوكة للدولة، فهل اعتبرها شـــخصاً من أشخاص القانون العام؟ أم ســـار مع معظم التشـــريعات التي تســـبغ الصـــفة الخاصة على هذه الشركات؟ وهو ما سنوضحه في المطلب الاتي.

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق، الإنجليزية (الولايات المتحدة الأمريكية)

منسّق:لون الخط: Text 1

منسّق:الخط: لون الخط: Text 1، الإنجليزية (الولايات المتحدة الأمريكية)

المطلب الثاني

منسّق:لون الخط: Text 1

منسّق:الخط: لون الخط: Text 1، الإنجليزية (الولايات المتحدة الأمريكية)

موقف المشرع الإماراتي من الطبيعة القانونية للشركات التجارية المملوكة للدولة

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

لا يجد المتتبع للتشـــريعات الإماراتية ذات الصـــلة تشـــريعاً مستقلاً ينظم الأحكام العامة للشركات المملوكة للدولة، أو يوضح طبيعتها القانونية، على عكس المشرع المصري مثلاً الذي أصدر قانون شركات قطاع الأعمال العام[٩٥]، والذي اعتبر فيه شركة قطاع الأعمال العام شخصاً من أشخاص القانون الخاص – شـــأنها شـــأن باقي الشـــركات الخاصة– حيث نص على أن تأخذ الشركة القابضة شكل شركة المساهمة، وتعتبر من أشخاص القانون الخاص[٩٦].

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق، الإنجليزية (الولايات المتحدة الأمريكية)

وبمحاولة اســـتقراء موقف المشـــرع الإماراتي من الطبيعة القانونية للشركات المملوكة للدولة من خلال تتبع التشـــريعات ذات الصلة، نرى أن المشرع الإماراتي اعتبر الشركات المملوكة للدولة شخصاً من أشخاص القانون الخاص، ونستدل على هذا التوجه من خلال الأسانيد الثلاثة التالية:

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

---

٩٥ – القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ بإصدار شركات قطاع الأعمال العام.

٩٦ – المادة الأولى من القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ بإصدار شركات قطاع الأعمال العام.

منسّق:لون الخط: Text 1

منسّق:الخط: لون الخط: Text 1، الإنجليزية (الولايات المتحدة الأمريكية)

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

الفرع الأول: تجارية أعمال الشركات المملوكة للدولة وإكسابها صفة التاجر

أضـــفى قانون المعاملات التجارية الاتحادي[٩٧] صفة التاجر على الشركات التجارية التي تنشئها أو تتملكها أو تساهم فيها الدولة، أو الهيئات والمؤسسات العامة؛ حيث نصت المادة (١٦) من القانون المذكور على أن "تثبت صـــفة التاجر للشركات التجارية التي تنشئها، أو تتملكها، أو تساهم فيها الدولة، أو الهيئات والمؤســـسات العامة، وتسري عليها أحكام هذا القانون إلا ما استثنى بنص خاص"، وهذا يفصح بجلاء عن إرادة المشرع في اعتبار تلك الشركات التي تنشئها، أو تتملكها، أو تساهم فيها الدولة متساوية مع الشركات التي تنشـــئها أو تتملكها أو تســـاهم فيها الأفراد الخاصة في شأن احترافية الأعمال التجارية، والتي وضع القانون بشأنها قائمة الأعمال التجارية التي يمارسها التاجر على شكل الاحتراف[٩٨].

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: Roman New Times، الإنجليزية (الولايات المتحدة الأمريكية)

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

وعلى هذا سار القضاء الإماراتي في قضية شركة أبوظبي للعمليات البترولية (أدكو)، حيث نظرت محكمة النقض في دفع الطاعن الذي أســـتند على طعنه بالقول أن شـــركة أدكو هي شركة مساهمة تابعة لشركة بترول أبو ظبي الوطنية (أدنوك)، وهذه الأخيرة تابعة للمجلس الأعلى للبترول، وهي جهة حكومية تابعة لحكومة أبوظبي، وبالتالي فإن شركة أدكو تخضع لقانون الخدمة المدنية رقم ١ لسنة ٢٠٠٦ ، وليس قانون العمل الاتحادي رقم ٨ لســـنة ١٩٨٠، والتي استندت شركة (أدكو) عليه بانهاء خدمة الطاعن، وأن شـــركة أدنوك لها شخصية قانونية، وبالتالي فإن شركة (أدكو) تكتسب الصفة بالتبعية نفسها، كما أن دائرة القضاء بأبوظبي أصدرت كشفاً بالشركات الحكومية التي تمثلها إدارة قضايا الحكومة، ومن ضمنها شركة (أدكو)، ومن ثم، فهي جهة حكومية تخضـــع لقانون الخدمة المدنية". ردت محكمة النقض على هذا الرأي

---

٩٧ – القانون الاتحادي رقم ١٨ لسنة ١٩٩٣ بإصدار قانون المعاملات التجارية.

٩٨ – وهي قائمة الاعمال التجارية التي حددتها المواد ٥، ٦، ٧، ٨، ٢/٩ من قانون المعاملات التجارية الاتحادي.

بالقول أن شـــركة أبوظبي للعمليات البترولية البرية (أدكو) تعتبر شـــركة مســـاهمة عامة، ولها شخصية اعتبارية مســـتقلة، وتتمتع بالأهلية الكاملة لتحقيق أغراضها، وعملاً بأحكام المادة ١٦ من قانون المعاملات التجارية، فإن صـــفة التاجر تثبت للشـــركات التجارية التي تنشـــئها، أو تتملكها، أو تساهم فيها الدولة، أو الهيئات، أو المؤســـسات العامة، وتسري عليها أحكام القانون التجاري إلا ما استثني بنص خاص، كما إن المقرر بمقتضـــى الفقرة التاســـعة من المادة السادسة من قانون المعاملات التجارية، فإن أعمال الصناعات الاســـتخراجية لموارد الثروة الطبيعية تندرج ضـــمن الأعمال التجارية، ولا شك أن هذه لها مؤشرات تدل على الطابع الخاص لهذه الشركة. إضافة إلى أن إذا كانت المؤسسات الخاصة ذات النفع العام تمدها الدولة احيانا بإعانات مادية ومعنوية إلا أن هذه المظاهر لا تجعلها – وفقا لما هو مستقر عليه فقهاً– من أشخاص القانون العامل، بل تخضع للقانون الخاص باعتبارها شخصا من أشخاصه، ويسري ذلك على موظفيه[٩٩].

ويتبع المشـــرع المصـــري التوجه ذاته، ولكن ليس مباشرةً كما ذهب إليه المشرع الإماراتي كما أســـلفنا ذكره، حيث قام المشرع المصري من خلال إسباغ صفة التاجر على جميع شركات قطاع الأعمال العام مادامت تتخذ شـــكل شـــركات المساهمة، أياً كان الغرض الذي أنشئت الشركة من أجله، إعمالاً لنص المادة العاشرة من قانون التجارة المصري[١٠٠].

الفرع الثاني: خضوع العلاقة التعاقدية بين الشركات والعاملين بها لقانون العمل

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق، الإنجليزية (الولايات المتحدة الأمريكية)

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق، الإنجليزية (الولايات المتحدة الأمريكية)

منسّق:لون الخط: Text 1

منسّق:الخط: لون الخط: Text 1، الإنجليزية (الولايات المتحدة الأمريكية)

٩٩ – الطعن رقم ٦٥ لسنة ٢٠١٤ س٨ ق.أ. المنشور بمجموعة الأحكام والمبادئ القانونية الصادرة عن محكمة النقض من دوائر المواد المدنية والتجارية والإدارية، السنة القضائية الثامنة، ٢٠١٤، الجزء الرابع، ص٢٢٧.

١٠٠ – الفقرة الثانية من المادة العاشرة من قانون التجارة المصري رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩.

يســـري على العلاقة بين الشـــركات المملوكة للحكومة وموظفيها القانون الخاص؛ حيث تعد علاقة العاملين بالشركة علاقة تعاقدية تخضع للعقد بين الشركة الحكومية والعامل بها، والتي تخضع في أحكامه إلى لائحة نظام العاملين بالشـــركة باعتبارها جزءاً متمماً للعقد، وفي الأخير قانون العمل[١٠١]، وهذا ما أكده المرسوم بقانون اتحادي رقم (٣٣) لســـنة ٢٠٢١ بشأن تنظيم علاقات العمل، والذي وضع الشركات الحكومية تحت مظلة القطاع الخاص، عندما تصدى لتعريف مصطلح القطاع الخاص في القانون المشار إليه[١٠٢].

إضافة إلى ذلك، ذهبت محكمة النقض في إمارة أبوظبي بخصوص موظفي شركة أبوظبي العاملة في المنـــاطق البحرية (أدما)، والذي تبنى الحكم بموجبه لفكرة العلاقة التعاقدية بين الشـــركات الحكومية وموظفيها، وإخضـــاع هذه العلاقة لقانون العمل ولائحة نظام العاملين بالشـــركة، وذلك بالقول إن علاقة العاملين بشركة أبوظبي العاملة في المناطق البحرية (أدما)، هي علاقة تعاقدية تخضع لأحكام قانون العمل ولائحة نظام العاملين بالشـــركة باعتبارها جزءاً متمماً للعقد، وفي كل الأحوال، ولا ينطبق على القرارات التي تصدرها الشركة في شأن موظفيها صفة القرارات الإدارية، وذلك لصدورها في نطاق العلاقة الناشئة عن عقد وقانون العمل[١٠٣].

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق (الولايات المتحدة الأمريكية)

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق (الولايات المتحدة الأمريكية)

١٠١ – نصت المادة الخامسة من قانون رقم ٢ لسنة ٢٠١٧ بشأن تأسيس شركة مبادلة على أنه: "للشركة في سبيل تحقيق أغراضها أن تباشر كافة العمليات والتصرفات داخل الدولة وخارجها بما في ذلك بدون حصر وضع الأنظمة الخاصة المتعلقة بالتوظيف والتقاعد ومكافآت وحوافز ومستحقات وبدلات وعلاوات موظفي الشركة والشركات التابعة، وذلك مع مراعاة التشريعات المتعلقة بتقاعد المواطنين".

١٠٢ – المادة (١) الخاصة بالتعريفات، المرسوم بقانون اتحادي رقم (٣٣) لسنة ٢٠٢١ بشأن تنظيم علاقات العمل.

١٠٣ – الطعن رقم ٦ لسنة ٢٠١١ مدني، جلسة ٢٠١١\٠٣\٢٣ مدني. مجموعة الأحكام والمبادئ القانونية الصادرة عن محكمة النقض من دوائر المواد المدنية والتجارية والإدارية، من يناير حتى ديسمبر، ٢٠١١، ص١٩.

في ذات الاتجاه، وفي رأي آخر خاص بإدارة الفتوى والتشـــريع الاتحادية في معرض فتواها حول شـــركات البترول المملوكة للحكومة، وفيما إذا كان بالإمكان اعتبارها شخصاً من أشخاص القانون العام أم من أشخاص القانون الخاص، أجابت الهيئة الموقرة أنه: "لا تعد شركات البترول دوائر حكومية، ولو كانت مملوكة بالكامل لإحدى الحكومات المحلية. وذلك لأن الشـــركات تعتبر من أشـــخاص القانون الخاص، أما الدوائر الحكومية، فتعتبر من أشخاص القانون العام"[١٠٤].

هذا أيضـــاً ما ســـار فيه المشرع المصري الذي أشار في قانون شركات قطاع الأعمال العام على عدم سريان نظـــام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ على العاملين بالشركات الخاضعة لأحكـــام القانـــون المرافق[١٠٥]، وذلك اعتباراً من تاريخ العمل باللوائح المشار اليها[١٠٦]، وأكدت المذكرة الإيضاحية للقانون ٢٠٣ لعام ١٩٩١ أنه إذا ترتب على المشروع أن أصبحت هيئات القطاع العام شـــركات قابضـــة تتخذ شكل الشركات المساهمة، فإن العاملين فيها ليسوا موظفيين عموميين إلا ما استثني بنص خاص"[١٠٧].

ونخلص إلى أن المشـــرع الامارتي مع قضـــائه كان واضـــحاً في شأن الطبيعة القانونية للشركات التجارية المملوكة للدولة، أنها شـــخص من أشخاص القانون الخاص، إلا أن لذلك الشخص طبيعية خاصة وذلك طبقاً لملكية الحكومة في تلك الشركات التجارية.

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق، الإنجليزية (الولايات المتحدة الأمريكية)

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق، الإنجليزية (الولايات المتحدة الأمريكية)

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق، الإنجليزية (الولايات المتحدة الأمريكية)

---

١٠٤ – رأي إدارة الفتوى والتشريع رقم ١٣٦٥ رقم القيد ٣٩٨/٨ صادر بتاريخ ٢٣-٠٣-١٩٩١. أنظر موقع محامون: https://www.mohamoon-uae.com/default.aspx?Action=IntrDisplayJudgmentFile&PageNumber=1&Type=5&ID=12496&strSearch=شركات البترول

١٠٥ – محمد علي ماهر، وكالة المرفق العام "دراسة مقارنة" ، دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع، ٢٠١٥

١٠٦ – المادة الخامسة من مواد الإصدار للقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ بإصدار شركات قطاع الأعمال العام.

١٠٧ – عبد المنعم دسوقي، مرجع سابق، ص٨٢١

منسّق:لون الخط: Text 1

منسّق:الخط: لون الخط: Text 1، الإنجليزية (الولايات المتحدة الأمريكية)

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

خاتمة:

بحثنا في هذه الدراسة ماهية الشركات التي تتملك الحكومة، أو الجهات الحكومية أسهمها بشكل كامل، أو جزئي، وتبين لنا أنها تتمتع بخصائص مميزة عن باقي الشركات الأخرى، وإعفاءات استثنائية تخرجها في بعض الأحيان عن القواعد العامة التي تنطبق على الأشخاص الطبيعية والمعنوية الخاصة. وعلى الرغم من توافق الفقه على التمتع بهذه الخصـــائص، إلا أنه انقســم حول الطبيعة القانونية لهذه الشركات، ومع أننا لا ننكر الخصـــوصـــية التي تتمتع بها هذه الشـــركات، من قبيل تمويل الحكومة لأسهمها، ومنع الحجز على أموالها، إلا أننا نؤيد الرأي الذي يعتبر الشركات الحكومية شخصاً من أشخاص القانون الخاص استناداً إلى خضوع هذه الشركات لقواعد ونصوص القانون التجاري وقانون الشركات، وطغيان الصبغة التعاقدية على علاقات الشـــركة بموظفيها، وخضوع هذه العلاقات لقوانين العمل، بالإضافة إلى خضوع تعاملاتها مع الغير لقواعد القانون الخاص. وانتهينا في نهاية هذه الدراســـة إلى النتائج التالية، ووضعنا بعض التوصيات التي نأمل الأخذ بها، وفق التفصيل التالي:

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق، الإنجليزية (الولايات المتحدة الأمريكية)

منسّق:لون الخط: Text 1

منسّق:مسافة بعد: 0 نقطة، تباعد الأسطر: مفرد

➢ **النتائج:**

- ~~كان لتأسيس الشركات الحكومية من قبل الدولة، أو مشاركتها مع أفراد القطاع الخاص أهمية بالغة في المساهمة رفع مستوى القطاع الخاص، وقيادة الأسواق الناشئة، وفي الوقت نفسه استغلت الدولة هذه الفرصة لإشباع رغباتها في تنويع اقتصاداتها، ورفع كفاءة المرافق العامة وخصصتها بطابع تجاري وعصري.~~
- ~~الميزة الأساسية في اختلاف المؤسسات والأجهزة الحكومية عن الشركات الحكومية، هي أن الأخيرة تتكون عن طريق تصرف قانوني، يتمثل في اتّفاق إرادة الشركاء على إنشائها، وممارسة~~

~~نشاط تجاري تحت مظلة المشرع، والذي يقيد ذلك الاتّفاق بنصوص آمرة، تتمثل بالمرسوم بالقانون الاتحادي رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١ بشأن الشركات التجارية.~~

- ~~لم يضع المشرع الاتحادي~~توصلت الدراسة بالكشف بأن المشرع الاتحادي لم يضع تعريفاً معيناً للشركة الحكومية سواء ذات الملكية الكاملة، أو الجزئية، كما فعلت بعض التشريعات المحلية في الدولة، ~~أو بعض التشريعات المقارنة، إلا أن المشرع الاتحادي وضع أحكاماً معينة في المرسوم بقانون الاتحادي رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١ بشأن الشركات التجارية المملوكة من الحكومة في تلك~~ **الشركات** كما هو الوضع مع المشرع المحلي بإمارة أبوظبي وإمارة دبي ووذلك بقيامهم بوضع تعريف محدد لتلك الشركات سواء ذات الملكية الكلية أو الجزئية، وكذا فعلت بعض التشريعات المقارنة كالمصري والأردني والصيني.

- ~~في الأصل، أنه لا يتصور~~توصلت الدراسة إلى أن **يتم**المشرع الاتحادي وضع أحكاماً وإستثناءات محددة للشركات المملوكة بالكامل من قبل الحكومة الاتحادية أو المحلية وأية شركات أخرى مملوكة بالكامل من تلك الشركات وذلك بإستثناء تلك الشركات من نطاق تطبيق مرسوم قانون الاتحادي رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١ بشأن الشركات التجارية وذلك كله فيما ورد بشأنه نص خاص في عقودها التأسيسية أو أنظمتها الأساسية، بإستثناء القيد وتجديد القيد لدى مسجل الشركات بالوزارة المختصة.

- توصلت الدراسة إلى أهمية إبراز خصوصية الحكومة في شأن تأسيس شركة **مساهمة**المساهمة عامة **معروض بالاكتتاب العام من قبل شخص واحد طبيعي أو معنوي في القطاع الخاص، إلا أن ذلك يمكن بشكل حصري للدولة**لوحدها ودون وجود مساهمين آخرين كما هي القواعد العامة بشأن

منسّق:مسافة بعد: 0 نقطة
منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق
منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق
منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1
منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق
منسّق:مسافة بعد: 0 نقطة
منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق
منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

تأسيس مثل تلك الشركات العامة، وهذا ~~ما~~حق منحه المشرع الاتحادي ~~لها في~~للحكومة بالمرسوم بقانون الاتحادي رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١ بشأن الشركات التجارية.

- ~~في الأصل~~ توصلت الدارسة إلى أن الشركات الحكومية سواء كان ذلك في الشأن الاتحادي أو المحلي، لا تحيد إلا أن تأخذ شكل من أشكال شركات الأموال التي عينها المشرع الاتحادي في مرسوم قانون الشركات، وغالباً ما تأخذ شكل شركة المساهمة العامة.
- توصلت الدارسة إلى ان القواعد الأساسية التي تنظم تلك الشركات الحكومية، هي قوانين ومراسيم إنشائها بالدرجة الأولى، ومن ثم عقود تأسيسها وأنظمتها الاساسية بالدرجة الثانية والتي غالباً ما تحمل تلك العقود والأنظمة الأساسية ~~للشركات المؤسسة من أفراد طبيعيين، أو معنوية خاصة أن تتوافق بشكل كلي مع~~ لتلك الشركات الحكومية على إستثناءات محددة من تطبيق أحكام ~~المرسوم بقانون الاتحادي رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١ بشأن~~قانون الشركات التجارية، ~~ويستثنى من ذلك ملكية الحكومة سواء بشكل كلي، أو جزئي لتلك الشركات؛ حيث تكون مستثناة من تطبيق بعض~~ وذلك كله فيما ورد بشأنه نص خاص في تلك العقود التأسيسية أو الأنظمة الأساسية، وأخيراً، تلجأ تلك الشركات الحكومية إلى الاحكام العامة للمرسوم بقانون الشركات التجارية الاتحادي من خلال أعتبارين، يكمن **الاعتبار الأول** في شأن تسجيل قيدها وتجديد ذلك القيد في سجل الشركات التجارية لدى الجهات الاتحادية المختصة، ويكمن **الاعتبار الثاني**، في شأن المواد التي لم تستثني تلك الشركات الحكومية نفسها من أحكام قانون الشركات، ~~وذلك لحاجة~~ الاتحادي في عقودها التأسيسية أو أنظمتها الأساسية.

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق، (العربية وغيرها) العربية (الإمارات العربية المتحدة)

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق، (العربية وغيرها) العربية (الإمارات العربية المتحدة)

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق، (العربية وغيرها) العربية (الإمارات العربية المتحدة)

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق، (العربية وغيرها) العربية (الإمارات العربية المتحدة)

- وتوصلت الدراسة إلى تعريف الشركات الحكومية المملوكة للدولة بأنها وحدات اقتصادية تقوم على تنفيذ مشروع اقتصادي أو تجاري معين، وفقاً للخطط التي تضعها الدولة، لتحقيق أهداف تنموية ومجتمعية، ويكون رأس مال تلك الشركات مملوك بشكل كامل للدولة أو الحكومة، أو أحد الأشخاص الاعتبارية العامة التابعة لها. غير أنه يمكن للدولة أيضا أن تساهم بحصة جزئية من رأسمال الشركات الأخرى فتكون تلك الشركات تابعة لها.
- اختلف الفقه في موقفه من تحديد الطبيعة القانونية للشركات المملوكة للدولة، فذهب البعض بأن الشركات المملوكة للدولة من أشخاص القانون العام وتخضع لقواعد القانون العام، وذهب البعض الآخر بالقول أن أن الشركات المملوكة للدولة من أشخاص القانون الخاص وتقوم بنشاط اقتصادي شبيه بنشاط الشركات التجارية الخاصة ، وهو نفس موقف المشرع الإتحادي الذي تبنى من خلال عدة تشريعات ذات الصلة بتلك الشركات أنها شخص من أشخاص القانون الخاص.
- توصلت الدارسة إلى أن دخول الحكومة **لبعض المرونة في تحقيق أهداف تلك الشركات التجارية** ~~التي تنشئها~~التأسيس تلك الشركات الحكومية أو مشاركتها مع القطاع الخاص له تأثير إقتصادي بالغ الأهمية ولتلك الشركات دوره هام في المساهمة رفع مستوى القطاع الخاص ودورته الإقتصادية، وقيادة الأسواق الناشئة، ورفع كفاءة المرافق العامة وخصصتها بطابع تجاري وعصري.
- توصلت الدارسة إلى نتيجة مفادها انه في الأصل إنيتم الاكتتاب في أسهم الشركة المساهمة العامة يكون بشكل عمومي وعن طريق جهات الاكتتاب العامة ووفقاً لأحكام المرسوم بقانون الاتحادي رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١ بشأن الشركات التجارية، إلا أن المشرع الاتحادي أعطى لبعض الأجهزة الحكومية الخاصة بالاستثمار، حق الأولوية في الاكتتاب بنسبة لا تتجاوز (٥%) سلفاً لأية شركة مساهمة تطرح

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق، (العربية وغيرها) العربية (الإمارات العربية المتحدة)

منسّق:مسافة بعد: 0 نقطة

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق، (العربية وغيرها) العربية (الإمارات العربية المتحدة)

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

أسهمها في اكتتاب عام في أسواق الدولة، وهو شبيه بأحكام حق الارتفاق، والمنصوص عليه في بعض التشريعات الاتحادية، وذلك للطبيعة الخاصة لتلك الأجهزة الحكومية الاستثمارية، في كونها ذراعاً استثمارياً مهماً للدولة.

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق، (العربية وغيرها) العربية (الإمارات العربية المتحدة)

- ~~ذهاب بعض الفقه إلى أن الشركات الحكومية شخص من أشخاص القانون العام، كونها ذات طبيعة خاصة وتملك اعفاءات وحقوق لا تملكها الشركات التجارية الأخرى المملوكة من أفراد طبيعيين ومعنويين الخاصة يدحضه جانب آخر من الفقه، والذي نتفق معه، في أنه إذا ما الدولة نزلت إلى ميدان العمل الخاص، وجب أن تعامل معاملة الافراد، وتسري عليها قواعد القانون الخاص، وهو نفس موقف المشرع الاتحادي، والذي ذهب من خلال بعض التشريعات الاتحادية المتعلقة بعلاقات العمل، في أن الشركات الحكومية، هي جهة من جهات القطاع الخاص، إلا إذا نص تشريع إنشائها بغير ذلك.~~

منسّق:مسافة بعد: 0 نقطة، تباعد الأسطر: مفرد

منسّق:لون الخط: Text 1

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

منسّق:مسافة بعد: 0 نقطة

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

منسّق:لون الخط: Text 1

منسّق:مسافة بعد: 0 نقطة

منسّق:الخط: لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: Roman New Times، الإنجليزية (الولايات المتحدة الأمريكية)

منسّق:لون الخط: Text 1

منسّق:الخط: لون الخط: Text 1، الإنجليزية (الولايات المتحدة الأمريكية)

منسّق:لون الخط: Text 1

منسّق:مسافة بعد: 0 نقطة

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

منسّق:مضبوطة، تعداد رقمي + المستوى: 1 + نمط الترقيم: 1, 2, 3, … + بدء الترقيم بـ: 1 + محاذاة: أيمن + محاذاة عند: 1.27 سم + مسافة بادئة: 1.9 سم

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

منسّق:مضبوطة، تعداد رقمي + المستوى: 1 + نمط الترقيم: 1, 2, 3, … + بدء الترقيم بـ: 1 + محاذاة: أيمن + محاذاة عند: 1.27 سم + مسافة بادئة: 1.9 سم

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

➢ **التوصيات:**

- نوصـــي المشـــرع الاتحادي بوضع أحكاماً مستقلة في شأن الشركات الحكومية التي تنشأ بموجب قوانين ومراســيم خاصـــة، وأن يضـــع أحكاماً خاصة لها وذلك لوقف باب الاجتهادات الفقهية أو القضائية في ذات الشأن.
- نقترح على المشرع الاتحادي أن يخصص باباً مستقلاً للشركات الحكومية، يبين من خلالها تعريفها، وطبيعة ملكية الحكومة فيها، وبيان ســياسة ملكية الحكومة بها، أسوة بالمشرع المصري مثلاً الذي أصـــدر قانون شركات قطاع الأعمال العام، والذي وضح من خلاله طبيعة تلك الشركات وعلاقتها بالدولة بشكل واضحٍ وصريح.
- توصـــي الدراســـة بتوحيد الأسس القانونية التي يتم اعتمادها في تأسيس الشركات المملوكة للدولة سواء على المستوى الاتحادي أو على المستوى المحلي، مما يعزز البنيان القانوني لدولة الإمارات العربية المتحدة.
- توصـــي الدراسة بتعزيز التعاون بين الشركات المملوكة للدولة، والمؤسسة على المستوى المحلي، لخدمة المشاريع التنموية على المستوى الاتحادي.

قائمة المراجع والمصادر

أولاً: المراجع باللغة العربية:

- **المراجع الفقهية:**

١. أشرف عبد المنعم، حوكمة الشركات المساهمة ومجالس الإدارة في التشريع الإماراتي، دائرة القضاء، أبو ظبي، الطبعة الأولى، ٢٠١٣.

٢. أمير فرج يوسف، النظام القانوني لعقود البوت والفيدبك وعقد الأشغال العامة، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، ٢٠١٦.

٣. حسن محمد هند ، النظام القانوني للشركات متعددة الجنسيات ، دار الكتب القانونية ، ٢٠٠٩.
=٤.حفيظة السيد حداد، العقود المبرمة بين الدول والاشخاص الاجنبية، دار النهضة العربية، مصر، الطبعة ١، ١٩٩٦.
=٥.رشا حطاب، أحمد قاسم فرح، الشركات التجارية في دولة الإمارات العربية المتحدة، جامعة الشارقة، الطبعة الثانية، ٢٠٢١.
=٦.سميحة القيلوبي، الشركات التجارية، دار النهضة العربية، الطبعة السابعة، ٢٠١٦.
=٧. شريف محمد غنام، راشد الحمراني، الشركات التجارية، مطبوعات شرطة دبي، ط.٢٠١٦، الطبعة الأولى.
٨. عادل احمد الطائي، المسؤولية المدنية للدولة عن اخطاء موظفيها ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، ١٩٩٩،ص٨ وما بعدها.
=٩.عبد الباسط علي الزبيدي، المالية العامة والموازنة العامة للدولة والرقابة على تنفيذها، مطبوعات المكتب الجامعي الحديث، مصر،٢٠١٥.
=١٠. عبد الفتاح مراد، موسوعة قطاع الاعمال العام، دار الكتب والوثائق المصرية، مصر، رقم الايداع ١٢١٧، ١٩٩٨.
=١١. محمد عبدالعزيز بكر، النظام القانوني للعقود المبرمة بين الدولة والاشخاص الاجنبية، المكتبة العصرية ، ٢٠١٠.
=١٢. مصطفى كمال طه ووائل انور بندق، الشركات التجارية، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية،٢٠١٦.

المراجع الاجنبية:

- انطوني جدنز، الرأسمالية والنظرية الاجتماعية الحديثة، ترجمة أديب شيش، دار التكوين للنشر، دمشق، ٢٠١٢، الطبعة الأولى.

1. Marc Levinson, Guide to Financial Market – Seventh Edition – The Economist Books by Profile Books Ltd, P103 & 104.
2. Li-Wen Lin، A Network Anatomy of Chinese State-Owned Enterprises، Robert Schuman Centre for Advanced Studies Global Governance Programme-251

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق
منسّق:تعداد رقمي + المستوى: 1 + نمط الترقيم: 1, 2, 3, ... + بدء الترقيم بـ: 1 + محاذاة: أيمن + محاذاة عند: 1.27 سم + مسافة بادئة: 1.9 سم
منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1
منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق
منسّق:تعداد رقمي + المستوى: 1 + نمط الترقيم: 1, 2, 3, ... + بدء الترقيم بـ: 1 + محاذاة: أيمن + محاذاة عند: 1.27 سم + مسافة بادئة: 1.9 سم
منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1
منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق
منسّق:تعداد رقمي + المستوى: 1 + نمط الترقيم: 1, 2, 3, ... + بدء الترقيم بـ: 1 + محاذاة: أيمن + محاذاة عند: 1.27 سم + مسافة بادئة: 1.9 سم
منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1
منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق
منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق
منسّق:تعداد رقمي + المستوى: 1 + نمط الترقيم: 1, 2, 3, ... + بدء الترقيم بـ: 1 + محاذاة: أيمن + محاذاة عند: 1.27 سم + مسافة بادئة: 1.9 سم
منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1
منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق
منسّق:تعداد رقمي + المستوى: 1 + نمط الترقيم: 1, 2, 3, ... + بدء الترقيم بـ: 1 + محاذاة: أيمن + محاذاة عند: 1.27 سم + مسافة بادئة: 1.9 سم
منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1
منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق
منسّق:مضبوطة، تعداد رقمي + المستوى: 1 + نمط الترقيم: 1, 2, 3, ... + بدء الترقيم بـ: 1 + محاذاة: أيمن + محاذاة عند: 1.27 سم + مسافة بادئة: 1.9 سم
منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق
منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق
... [48]
... [49]

=3.OECD (2017) OECD Guidelines on Corporate Governance of State-Owned Eniterprises,2015 Edition, (Arabic Version), OECD Publishing, Paris.

4. Judgments - OBG Limited and others (Appellants) v. Allan and others (Respondents)Douglas and another and others (Appellants) v. Hello! Limited and others (Respondents)Mainstream Properties Limited (Appellants) v. Young and others and another (Respondents)".

5. OECD (2017) OECD Guidelines on Corporate Governance of State-Owned Eniterprises,2015 Edition, (Arabic Version), OECD Publishing, Paris.

-6.COMPANIES LAW OF THE PEOPLE'S REPUBLIC OF CHINA ORDER OF THE PRESIDENT OF THE PEOPLE'S REPUBLIC OF CHINA No. 42

ثانياً: الأبحاث العلمية والدراسات المتخصصة:

=١. أحمد سبع، دور الدولة في الإقتصاد بين الضرورة والحدود، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، الجزائر، العدد السابع، السنة ٢٠١٦.

=٢. المأمون علي جبر، الأمن الاقتصادي وتفاعله مع الفقر، مجلة مركز صالح عبدالله كامل للاقتصاد الاسلامي، مج٢٠ ,ع٥.

=٣. خالد أحربيل، النظام القانوني للشركات ذات الاقتصاد المختلط، مجلة منازعات الأعمال، المغرب، العدد١٧، أكتوبر، ٢٠١٦.

=٤. خيرية عمر عبد المولى، الطبيعة القانونية للشركات العامة، مجلة البحوث الأكاديمية، الأكاديمية الليبية، العدد العاشر.

=٥. رمضان مصطفى الزلتيني، قراءة في الطبيعة القانونية للشركات العامة، مجلة البحوث لأكاديمية، الأكاديمية الليبية، العدد العاشر، يوليو ٢٠١٧.

=٦. محمد علي مولود السائح، الطبيعة القانونية للشركات العامة، مجلة البحوث الأكاديمية، الأكاديمية الليبية، العدد العاشر، يوليو ٢٠١٧.

منسّق:الخط: (افتراضي) +برنامج نصي معقد لعناوين (Times Roman New)، دون غامق، لون الخط: 1 Text

منسّق:تعداد رقمي + المستوى: 1 + نمط الترقيم: 1, 2, 3, ... + بدء الترقيم بـ: 1 + محاذاة: أيمن + محاذاة عند: 1.27 سم + مسافة بادئة: 1.9 سم

منسّق:الخط: (افتراضي) +برنامج نصي معقد لعناوين (Times Roman New)، 14 نقطة، دون غامق، لون الخط: 1 Text

منسّق:تعداد رقمي + المستوى: 1 + نمط الترقيم: 1, 2, 3, ... + بدء الترقيم بـ: 1 + محاذاة: أيمن + محاذاة عند: 1.27 سم + مسافة بادئة: 1.9 سم

منسّق:لون الخط: 1 Text

منسّق:الخط: لون الخط: 1 Text، خط اللغة العربية وغيرها: Roman New Times، الإنجليزية (الولايات المتحدة الأمريكية)

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: 1 Text، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

منسّق:مسافة بعد: 0 نقطة، تباعد الأسطر: مفرد، تعداد رقمي + المستوى: 1 + نمط الترقيم: 1, 2, 3, ... + بدء الترقيم بـ: 1 + محاذاة: أيمن + محاذاة عند: 1.27 سم + مسافة بادئة: 1.9 سم

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: 1 Text

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: 1 Text، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: 1 Text

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: 1 Text، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

منسّق:مضبوطة، تعداد رقمي + المستوى: 1 + نمط الترقيم: 1, 2, 3, ... + بدء الترقيم بـ: 1 + محاذاة: أيمن + محاذاة عند: 1.27 سم + مسافة بادئة: 1.9 سم

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: 1 Text

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: 1 Text، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: 1 Text

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: 1 Text، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: 1 Text

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: 1 Text، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

منسّق:تعداد رقمي + المستوى: 1 + نمط الترقيم: 1, 2, 3, ... + بدء الترقيم بـ: 1 + محاذاة: أيمن + محاذاة عند: 1.27 سم + مسافة بادئة: 1.9 سم

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: 1 Text

٧. محمد عبد الحافظ، فشل آلية الأسواق وأهمية تدخل الدولة في ضوء الأزمة الاقتصادية العالمية، مجلة مصر المعاصر، مج ١٠٣، ع ٥٠١، ٢٠١١، رقم القيد ١٠٦٥٤٧.

=٨.مجلة مركز صالح عبدالله كامل للاقتصاد الاسلامي، مج٢٠ ,ع٥، ٢٠١٦. منشور بدار المنظومة الإلكتروني.

٩. مجلة الأمانة العامة الدولية لمبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية، النرويج،مايو/أيار ٢٠١٤.

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

منسّق:مضبوطة، تعداد رقمي + المستوى: 1 + نمط الترقيم: 1, 2, 3, ... + بدء الترقيم بـ: 1 + محاذاة: أيمن + محاذاة عند: 1.27 سم + مسافة بادئة: 1.9 سم

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1

ثالثا: مواقع وروابط إلكترونية:

=١. التقرير الافتتاحي لجهاز الامارات للأستثمار، منشور على الموقع الإلكتروني : http://www.eia.gov.ae/wp-content/uploads/2017/10/EIA-Arabic.pdf

=٢. منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية، الشركات المملوكة للدولة في منطقة الشرق الأوسط، وشمال أفريقيا، محركات التنمية والتنافسية ٢٠١٣ ، ص٣١. والمنشور بالموقع الالكتروني : https://www.oecd.org/ كنسخة غير مجانية.

=٣.المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن حوكمة الشركات المملوكة للدولة.

~~=7.OECD (2017) OECD Guidelines on Corporate Governance of State-Owned Enterprises,2015 Edition, (Arabic Version), OECD Publishing, Paris.~~

~~=~~ **http://dx.doi.org/10.1787/9789264274273-ar**

رابعاً: الأحكام القضائية:

١. طعن رقم ٩٧٩ لسنة ٢٠١٨، طعن تجاري، محكمة تمييز دبي، جلسة ٢٠١٩/١/٢٠،

٢. (الطعن رقم ٢٠ لسنة ٢٠١٥ س ٩ ق. أ)، منشور بمجموعة الأحكام والمبادئ القانونية الصادرة عن محكمة النقض – ابوظبي- من دوائر المواد المدنية والتجارية والإدارية السنة القضائية التاسعة ٢٠١٥م من أول يناير حتى آخر أبريل.

٣. رأي إدارة الفتوى والتشريع رقم ١٣٦٥ رقم القيد ٣٩٨/٨ صادر بتاريخ ٢٣-٠٣-١٩٩١.

٤. الطعن رقم ٦ لسنة ٢٠١١ مدني، جلسة ٢٠١١٠٣١٢٣ مدني. مجموعة الأحكام والمبادئ القانونية الصادرة عن محكمة النقض من دوائر المواد المدنية والتجارية والإدارية، من يناير حتى ديسمبر، ٢٠١١.

٥. الطعن رقم ٦٥ لسنة ٢٠١٤ س٨ ق.أ. المنشور بمجموعة الأحكام والمبادئ القانونية الصادرة عن محكمة النقض من دوائر المواد المدنية والتجارية والإدارية، السنة القضائية الثامنة، ٢٠١٤، الجزء الرابع.

٦. طعن رقم ٩٧٩ لسنة ٢٠١٨ ، طعن تجاري، محكمة تمييز دبي ، جلسة ٢٠١٩/١/٢٠

خامساً: القوانين والتشريعات:

... [50] منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

... [51] منسّق:مضبوطة، تعداد رقمي + المستوى: 1 + نمط الترقيم: 1, 2, 3, ... + بدء الترقيم بـ: 1 + محاذاة: أيمن + محاذاة عند: 1.27 سم + مسافة بادئة: 1.9 سم

... [52]

... [53] منسّق:تعداد رقمي + المستوى: 1 + نمط الترقيم: 1, 2, 3, ... + بدء الترقيم بـ: 1 + محاذاة: أيمن + محاذاة عند: 1.27 سم + مسافة بادئة: 1.9 سم

... [54] منسّق:الخط: (افتراضي) +برنامج نصي معقد لعناوين (Times New Roman)، دون غامق، لون الخط: Text 1

... [55] منسّق:تعداد رقمي + المستوى: 1 + نمط الترقيم: 1, 2, 3, ... + بدء الترقيم بـ: 1 + محاذاة: أيمن + محاذاة عند: 1.27 سم + مسافة بادئة: 1.9 سم

منسّق:مضبوطة، المسافة البادئة: قبل: 1.9 سم، بلا تعداد نقطي أو رقمي

منسّق:الخط: لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: Roman New Times، الإنجليزية (الولايات المتحدة الأمريكية)

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

... [56]

=١. قانون المعاملات المدنية الاتحادي رقم (٥) لسنة ١٩٨٥.

=٢. المرسوم بقانون اتحادي رقم (٢٣) لسنة ٢٠٢١ بشأن الشركات التجارية.

=٣. المرسوم بقانون اتحادي رقم (٣٣) لسنة ٢٠٢١ بشأن تنظيم علاقات العمل.

=٤. القانون رقم (٢٠٣) لسنة ١٩٩١ بإصدار قانون شركات قطاع الاعمال العام في مصر.

=٥. القانون رقم (١) لعام ٢٠١٧ بشأن النظام المالي لحكومة أبو ظبي.

=٦. القانون رقم (٢٤) لسنة ٢٠٢٠ بشأن المجلس الأعلى للشؤون المالية والاقتصادية في أبو ظبي.

=٧. القانون رقم (١) لسنة ٢٠١٦ في شأن النظام المالي لحكومة دبي.

=٨. القانون رقم (١٩) لسنة ٢٠٢٠ بشأن إعادة تنظيم جهاز أبو ظبي للمحاسبة.

=٩. القانون رقم ١٣ لسنة ٢٠١٤ بشأن تأسيس شركة أبو ظبي للعمليات البترولية البرية المحدودة

=١٠. قانون رقم ٢ لسنة ٢٠١٧ بشأن تأسيس شركة مبادلة للاستثمار

=١١. القانون الاتحادي رقم ١٨ لسنة ١٩٩٣ باصدار قانون المعاملات التجارية.

=١٢. قانون التجاة المصري رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩.

١٣. من المرسوم بقانون رقم ٧ لسنة ٢٠١١ في شأن إنشاء مصرف الإمارات للتنمية.

١٤. المرسوم الاتحادي رقم (٧٨) لسنة ١٩٧٦ بإنشاء مؤسسة الإمارات للاتصالات، وتم إعادة تنظيمها بموجب أحكام القانون الاتحادي رقم (١) لسنة ١٩٩١ في شأن مؤسسة الإمارات للاتصالات.

=١٥. قرار مجلس إدارة هيئة الاوراق المالية والسلع رقم (٣) لسنة ٢٠٠٠ في شأن النظام الخاص بالإفصاح و الشفافية

=8. تم بحمد الله وتوفيق،،،،،COMPANIES LAW OF THE PEOPLE'S REPUBLIC OF CHINA ORDER OF THE PRESIDENT OF THE PEOPLE'S REPUBLIC OF CHINA No. 42

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1

منسّق:مسافة بعد: 0 نقطة، تباعد الأسطر: مفرد، تعداد رقمي + المستوى: 1 + نمط الترقيم: 1, 2, 3, ... + بدء الترقيم بـ: 1 + محاذاة: أيمن + محاذاة عند: 1.27 سم + مسافة بادئة: 1.9 سم

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

منسّق:مضبوطة، تعداد رقمي + المستوى: 1 + نمط الترقيم: 1, 2, 3, ... + بدء الترقيم بـ: 1 + محاذاة: أيمن + محاذاة عند: 1.27 سم + مسافة بادئة: 1.9 سم

منسّق:مسافة بعد: 0 نقطة، تباعد الأسطر: مفرد، تعداد رقمي + المستوى: 1 + نمط الترقيم: 1, 2, 3, ... + بدء الترقيم بـ: 1 + محاذاة: أيمن + محاذاة عند: 1.27 سم + مسافة بادئة: 1.9 سم

منسّق:الخط: 14 نقطة، دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: 14 نقطة، دون غامق

منسّق:تعداد رقمي + المستوى: 1 + نمط الترقيم: 1, 2, 3, ... + بدء الترقيم بـ: 1 + محاذاة: أيمن + محاذاة عند: 1.27 سم + مسافة بادئة: 1.9 سم

منسّق:الخط: 14 نقطة، دون غامق، لون الخط: Text 1

منسّق:الخط: 14 نقطة، دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: 14 نقطة، دون غامق

منسّق:مضبوطة، تعداد رقمي + المستوى: 1 + نمط الترقيم: 1, 2, 3, ... + بدء الترقيم بـ: 1 + محاذاة: أيمن + محاذاة عند: 1.27 سم + مسافة بادئة: 1.9 سم

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

منسّق:بلا تباعد, مضبوطة، تعداد رقمي + المستوى: 1 + نمط الترقيم: 1, 2, 3, ... + بدء الترقيم بـ: 1 + محاذاة: أيمن + محاذاة عند: 1.27 سم + مسافة بادئة: 1.9 سم

منسّق:الخط: 14 نقطة، دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: 14 نقطة، دون غامق

... [57]

منسّق:الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1

... [58]

... [59]

... [60]

... [61]

منسّق:الخط: 20 نقطة، دون غامق، لون الخط: Text 1
منسّق:مسافة بعد: 0 نقطة

10/5/2022 3:59:00 PM	Mohammed Hassan. Al Raeesi	الصفحة ا: [١] تعريف النمط

عنوان جدول المحتويات: الخط: غامق، خط اللغة العربية وغيرها: غامق

10/5/2022 3:59:00 PM	Mohammed Hassan. Al Raeesi	الصفحة ا: [٢] تعريف النمط

اقتباس مكثف

10/5/2022 3:59:00 PM	Mohammed Hassan. Al Raeesi	الصفحة ا: [٣] تعريف النمط

اقتباس

10/5/2022 3:59:00 PM	Mohammed Hassan. Al Raeesi	الصفحة ا: [٤] تعريف النمط

عنوان فرعي

10/5/2022 3:59:00 PM	Mohammed Hassan. Al Raeesi	الصفحة ا: [٥] تعريف النمط

العنوان,المطلب: الخط: ٢٨ نقطة، دون غامق، خط اللغة العربية وغيرها: Simplified Arabic، ١٤ نقطة، (العربية وغيرها) العربية (الإمارات العربية المتحدة)، مكثف بمقدار ٠٫٥ نقطة، بلا، مسافة قبل: ٠ نقطة، بعد: ٠ نقطة، عدم إضافة مسافة بين الفقرات التي لها نفس ال

10/5/2022 3:59:00 PM	Mohammed Hassan. Al Raeesi	الصفحة ا: [٦] تعريف النمط

المراجعة: الخط:

10/5/2022 3:59:00 PM	Mohammed Hassan. Al Raeesi	الصفحة ا: [٧] تعريف النمط

نص تعليق: الخط: (افتراضي) Dubai، خط اللغة العربية وغيرها: Dubai، الإنجليزية (المملكة المتحدة)، مسافة بعد: ٨ نقطة

10/5/2022 3:59:00 PM	Mohammed Hassan. Al Raeesi	الصفحة ا: [٨] تعريف النمط

نص في بالون: الخط: الإنجليزية (المملكة المتحدة)

10/5/2022 3:59:00 PM	Mohammed Hassan. Al Raeesi	الصفحة ا: [٩] تعريف النمط

توكيد: الخط: Times New Roman، دون مائل، خط اللغة العربية وغيرها: غامق، دون مائل

10/5/2022 3:59:00 PM	Mohammed Hassan. Al Raeesi	الصفحة ا: [١٠] تعريف النمط

para

10/5/2022 3:59:00 PM	Mohammed Hassan. Al Raeesi	الصفحة ١: [١١] تعريف النمط

عادي (ويب): الإنجليزية (المملكة المتحدة)

10/5/2022 3:59:00 PM	Mohammed Hassan. Al Raeesi	الصفحة ١: [١٢] تعريف النمط

نص تعليق ختامي: الخط: (افتراضي) Dubai، خط اللغة العربية وغيرها: Dubai، الإنجليزية (المملكة المتحدة)

10/5/2022 3:59:00 PM	Mohammed Hassan. Al Raeesi	الصفحة ١: [١٣] تعريف النمط

تذييل الصفحة: الخط: (افتراضي) Dubai، خط اللغة العربية وغيرها: Dubai، الإنجليزية (المملكة المتحدة)

10/5/2022 3:59:00 PM	Mohammed Hassan. Al Raeesi	الصفحة ١: [١٤] تعريف النمط

رأس الصفحة: الخط: (افتراضي) Dubai، خط اللغة العربية وغيرها: Dubai، الإنجليزية (المملكة المتحدة)

10/5/2022 3:59:00 PM	Mohammed Hassan. Al Raeesi	الصفحة ١: [١٥] تعريف النمط

بلا تباعد: الخط: (افتراضي) Dubai، خط اللغة العربية وغيرها: Dubai، ١٢ نقطة، الإنجليزية (المملكة المتحدة)

10/5/2022 3:59:00 PM	Mohammed Hassan. Al Raeesi	الصفحة ١: [١٦] تعريف النمط

نص حاشية سفلية: الخط: (افتراضي) Dubai، خط اللغة العربية وغيرها: Dubai، الإنجليزية (المملكة المتحدة)

10/5/2022 3:59:00 PM	Mohammed Hassan. Al Raeesi	الصفحة ١: [١٧] تعريف النمط

عنوان ٩

10/5/2022 3:59:00 PM	Mohammed Hassan. Al Raeesi	الصفحة ١: [١٨] تعريف النمط

عنوان ٨

10/5/2022 3:59:00 PM	Mohammed Hassan. Al Raeesi	الصفحة ١: [١٩] تعريف النمط

عنوان ٧

عنوان ٦: الخط: (افتراضي) +عناوين (Calibri Light)، ١٤ نقطة، دون غامق، لون الخط: Accent 1، خط اللغة العربية وغيرها: +برنامج نصي معقد لعناوين (Times New Roman)، ١٤ نقطة، دون غامق، (العربية وغيرها) العربية (الإمارات العربية المتحدة)، مسافة قبل: ٢ نقطة، ب

عنوان ٥

عنوان ٤: الخط: (افتراضي) +عناوين (Calibri Light)، دون غامق، مائل، لون الخط: Accent 1، خط اللغة العربية وغيرها: +برنامج نصي معقد لعناوين (Times New Roman)، دون غامق، مائل، (العربية وغيرها) العربية (الإمارات العربية المتحدة)، مسافة قبل: ٢ نقطة، بعد: ٠ ن

عنوان ٣,الفرع: الخط: ١٢ نقطة، دون غامق، لون الخط: Accent 1، خط اللغة العربية وغيرها: +برنامج نصي معقد لعناوين (Times New Roman)، ١٤ نقطة، دون غامق، (العربية وغيرها) العربية (الإمارات العربية المتحدة)، متوسط، مسافة قبل: ٢ نقطة، بعد: ٠ نقطة، تباعد الأ

عنوان ٢,المبحث: الخط: ١٣ نقطة، دون غامق، دون مائل، لون الخط: أحمر، خط اللغة العربية وغيرها: Simplified Arabic، دون غامق، دون مائل، (العربية وغيرها) العربية (الإمارات العربية المتحدة)، متوسط، مسافة قبل: ٢ نقطة، بعد: ٠ نقطة، تباعد الأسطر: متعدد ١,٠٨ س

عنوان ١,الفصل: الخط: (افتراضي) Times New Roman، ٢٤ نقطة، خط اللغة العربية وغيرها: ٢٤ نقطة، تقنين الأحرف عند ١٨ نقطة، مسافة قبل: ٠ نقطة، بعد: ٦ نقطة، تباعد الأسطر: على الأقل ١٥,٦ نقطة، عدم الإبقاء مع التالية

عادي: الخط: (افتراضي) Dubai، خط اللغة العربية وغيرها: Dubai، الإنجليزية (المملكة المتحدة)، مسافة بعد: ٨ نقطة، تباعد الأسطر: متعدد ١,٠٨ سطر

10/5/2022 3:59:00 PM	Mohammed Hassan. Al Raeesi	الصفحة ا: [٢٧] منسّق

لون الخط: Text 1

10/5/2022 3:59:00 PM	Mohammed Hassan. Al Raeesi	الصفحة ا: [٢٨] منسّق

لون الخط: Text 1

10/5/2022 3:59:00 PM	Mohammed Hassan. Al Raeesi	الصفحة ا: [٢٩] منسّق

الخط: لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: Times New Roman، الإنجليزية (الولايات المتحدة الأمريكية)

10/5/2022 3:59:00 PM	Mohammed Hassan. Al Raeesi	الصفحة ا: [٣٠] منسّق

الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

10/5/2022 3:59:00 PM	Mohammed Hassan. Al Raeesi	الصفحة ا: [٣١] منسّق

الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق، الإنجليزية (الولايات المتحدة الأمريكية)

10/5/2022 3:59:00 PM	Mohammed Hassan. Al Raeesi	الصفحة ا: [٣٢] منسّق

الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

10/5/2022 3:59:00 PM	Mohammed Hassan. Al Raeesi	الصفحة ا: [٣٣] منسّق

لون الخط: Text 1

10/5/2022 3:59:00 PM	Mohammed Hassan. Al Raeesi	الصفحة ا: [٣٤] منسّق

الخط: لون الخط: Text 1، الإنجليزية (الولايات المتحدة الأمريكية)

10/5/2022 3:59:00 PM	Mohammed Hassan. Al Raeesi	الصفحة ا: [٣٥] منسّق

الخط: (افتراضي) Simplified Arabic، دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: Simplified Arabic، دون غامق

الخط: (افتراضي) Simplified Arabic، دون غامق، لون الخط: Text 1

الخط: (افتراضي) Simplified Arabic، دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: Simplified Arabic، دون غامق

الخط: (افتراضي) Simplified Arabic، دون غامق، لون الخط: Text 1

الخط: (افتراضي) Simplified Arabic، دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: Simplified Arabic، دون غامق

الخط: (افتراضي) Simplified Arabic، دون غامق، لون الخط: Text 1

الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1

لون الخط: Text 1

الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

لون الخط: Text 1

10/5/2022 3:59:00 PM Mohammed Hassan. Al Raeesi الصفحة ٢: [٤٤] منسّق

لون الخط: Text 1

الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: Times New Roman، دون غامق

10/5/2022 3:59:00 PM Mohammed Hassan. Al Raeesi الصفحة ٢: [٤٥] منسّق

الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: Times New Roman، دون غامق

10/5/2022 3:59:00 PM Mohammed Hassan. Al Raeesi الصفحة ٢: [٤٦] منسّق

لون الخط: Text 1

10/5/2022 3:59:00 PM Mohammed Hassan. Al Raeesi الصفحة ٢: [٤٦] منسّق

لون الخط: Text 1

10/5/2022 3:59:00 PM Mohammed Hassan. Al Raeesi الصفحة ٢: [٤٧] منسّق

الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

10/5/2022 3:59:00 PM Mohammed Hassan. Al Raeesi الصفحة ٢: [٤٧] منسّق

الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

10/5/2022 3:59:00 PM Mohammed Hassan. Al Raeesi الصفحة ٢: [٤٧] منسّق

الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

10/5/2022 3:59:00 PM Mohammed Hassan. Al Raeesi الصفحة ٢: [٤٧] منسّق

الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

10/5/2022 3:59:00 PM Mohammed Hassan. Al Raeesi الصفحة ٢: [٤٧] منسّق

الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

10/5/2022 3:59:00 PM Mohammed Hassan. Al Raeesi الصفحة ٢: [٤٧] منسّق

الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

10/5/2022 3:59:00 PM Mohammed Hassan. Al Raeesi الصفحة ٢: [٤٧] منسّق

الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

10/5/2022 3:59:00 PM Mohammed Hassan. Al Raeesi الصفحة ٢: [٤٧] منسّق

الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

10/5/2022 3:59:00 PM Mohammed Hassan. Al Raeesi الصفحة ٢: [٤٧] منسّق

الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

10/5/2022 3:59:00 PM Mohammed Hassan. Al Raeesi الصفحة ٢: [٤٧] منسّق

الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

10/5/2022 3:59:00 PM Mohammed Hassan. Al Raeesi الصفحة ٢: [٤٧] منسّق

الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

10/5/2022 3:59:00 PM Mohammed Hassan. Al Raeesi الصفحة ٢: [٤٧] منسّق

الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

10/5/2022 3:59:00 PM Mohammed Hassan. Al Raeesi الصفحة ٢: [٤٧] منسّق

الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

10/5/2022 3:59:00 PM Mohammed Hassan. Al Raeesi الصفحة ٢: [٤٧] منسّق

الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

10/5/2022 3:59:00 PM Mohammed Hassan. Al Raeesi الصفحة ٢: [٤٧] منسّق

الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

10/5/2022 3:59:00 PM Mohammed Hassan. Al Raeesi الصفحة ٢: [٤٧] منسّق

الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

10/5/2022 3:59:00 PM Mohammed Hassan. Al Raeesi الصفحة ٢: [٤٧] منسّق

الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

10/5/2022 3:59:00 PM Mohammed Hassan. Al Raeesi الصفحة ٢: [٤٧] منسّق

الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

10/5/2022 3:59:00 PM Mohammed Hassan. Al Raeesi الصفحة ٢: [٤٧] منسّق

الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

10/5/2022 3:59:00 PM Mohammed Hassan. Al Raeesi الصفحة ٢: [٤٧] منسّق

الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

10/5/2022 3:59:00 PM Mohammed Hassan. Al Raeesi الصفحة ٢: [٤٧] منسّق

الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

10/5/2022 3:59:00 PM Mohammed Hassan. Al Raeesi الصفحة ٢: [٤٧] منسّق

الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

الصفحة ٢: [٤٧] منسّق Mohammed Hassan. Al Raeesi 10/5/2022 3:59:00 PM
الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

الصفحة ٢: [٤٧] منسّق Mohammed Hassan. Al Raeesi 10/5/2022 3:59:00 PM
الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

الصفحة ٢: [٤٧] منسّق Mohammed Hassan. Al Raeesi 10/5/2022 3:59:00 PM
الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

الصفحة ٢: [٤٧] منسّق Mohammed Hassan. Al Raeesi 10/5/2022 3:59:00 PM
الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

الصفحة ٢: [٤٧] منسّق Mohammed Hassan. Al Raeesi 10/5/2022 3:59:00 PM
الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

الصفحة ٢: [٤٧] منسّق Mohammed Hassan. Al Raeesi 10/5/2022 3:59:00 PM
الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

الصفحة ٢: [٤٧] منسّق Mohammed Hassan. Al Raeesi 10/5/2022 3:59:00 PM
الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

الصفحة ٢: [٤٧] منسّق Mohammed Hassan. Al Raeesi 10/5/2022 3:59:00 PM
الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

الصفحة ٢: [٤٧] منسّق Mohammed Hassan. Al Raeesi 10/5/2022 3:59:00 PM

الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

10/5/2022 3:59:00 PM Mohammed Hassan. Al Raeesi الصفحة ٢: [٤٧] منسّق

الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

10/5/2022 3:59:00 PM Mohammed Hassan. Al Raeesi الصفحة ٢: [٤٧] منسّق

الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

10/5/2022 3:59:00 PM Mohammed Hassan. Al Raeesi الصفحة ٢: [٤٧] منسّق

الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

10/5/2022 3:59:00 PM Mohammed Hassan. Al Raeesi الصفحة ٢: [٤٧] منسّق

الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

10/5/2022 3:59:00 PM Mohammed Hassan. Al Raeesi الصفحة ٢: [٤٧] منسّق

الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

10/5/2022 3:59:00 PM Mohammed Hassan. Al Raeesi الصفحة ٢: [٤٧] منسّق

الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

10/5/2022 3:59:00 PM Mohammed Hassan. Al Raeesi الصفحة ٢: [٤٧] منسّق

الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

10/5/2022 3:59:00 PM Mohammed Hassan. Al Raeesi الصفحة ٢: [٤٧] منسّق

الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

10/5/2022 3:59:00 PM Mohammed Hassan. Al Raeesi الصفحة ٢: [٤٧] منسّق

الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

10/5/2022 3:59:00 PM Mohammed Hassan. Al Raeesi الصفحة ٢: [٤٧] منسّق

الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

10/5/2022 3:59:00 PM Mohammed Hassan. Al Raeesi الصفحة ٢: [٤٧] منسّق

الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

10/5/2022 3:59:00 PM Mohammed Hassan. Al Raeesi الصفحة ٢: [٤٧] منسّق

الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

10/5/2022 3:59:00 PM Mohammed Hassan. Al Raeesi الصفحة ٢: [٤٧] منسّق

الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

10/5/2022 3:59:00 PM Mohammed Hassan. Al Raeesi الصفحة ٢: [٤٧] منسّق

الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

10/5/2022 3:59:00 PM Mohammed Hassan. Al Raeesi الصفحة ٢: [٤٧] منسّق

الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

10/5/2022 3:59:00 PM Mohammed Hassan. Al Raeesi الصفحة ٢: [٤٧] منسّق

الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

10/5/2022 3:59:00 PM Mohammed Hassan. Al Raeesi الصفحة ٢: [٤٧] منسّق

الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

10/5/2022 3:59:00 PM Mohammed Hassan. Al Raeesi الصفحة ٢: [٤٧] منسّق

الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

10/5/2022 3:59:00 PM Mohammed Hassan. Al Raeesi الصفحة ٢: [٤٧] منسّق

الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

10/5/2022 3:59:00 PM Mohammed Hassan. Al Raeesi الصفحة ٢: [٤٧] منسّق

الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

10/5/2022 3:59:00 PM Mohammed Hassan. Al Raeesi الصفحة ٢: [٤٧] منسّق

الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

10/5/2022 3:59:00 PM Mohammed Hassan. Al Raeesi الصفحة ٢: [٤٧] منسّق

الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

10/5/2022 3:59:00 PM Mohammed Hassan. Al Raeesi الصفحة ٢: [٤٧] منسّق

الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

10/5/2022 3:59:00 PM Mohammed Hassan. Al Raeesi الصفحة ٢: [٤٧] منسّق

الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

10/5/2022 3:59:00 PM Mohammed Hassan. Al Raeesi الصفحة ٢: [٤٧] منسّق

الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

10/5/2022 3:59:00 PM Mohammed Hassan. Al Raeesi الصفحة ٢: [٤٧] منسّق

الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

10/5/2022 3:59:00 PM Mohammed Hassan. Al Raeesi الصفحة ٢: [٤٧] منسّق

الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

10/5/2022 3:59:00 PM Mohammed Hassan. Al Raeesi الصفحة ٢: [٤٧] منسّق

الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

10/5/2022 3:59:00 PM Mohammed Hassan. Al Raeesi الصفحة ٢: [٤٧] منسّق

الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

10/5/2022 3:59:00 PM Mohammed Hassan. Al Raeesi الصفحة ٢: [٤٧] منسّق

الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

10/5/2022 3:59:00 PM Mohammed Hassan. Al Raeesi الصفحة ٢: [٤٧] منسّق

الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

10/5/2022 3:59:00 PM Mohammed Hassan. Al Raeesi الصفحة ٢: [٤٧] منسّق

الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

10/5/2022 3:59:00 PM Mohammed Hassan. Al Raeesi الصفحة ٢: [٤٧] منسّق

الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

10/5/2022 3:59:00 PM Mohammed Hassan. Al Raeesi الصفحة ٢: [٤٧] منسّق

الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

تعداد رقمي + المستوى: ١ + نمط الترقيم: ١, ٢, ٣, ... + بدء الترقيم بـ: ١ + محاذاة: أيمن + محاذاة عند: ١,٢٧ سم + مسافة بادئة: ١,٩ سم

الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

لون الخط: Text 1

لون الخط: Text 1

الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1

الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1

الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1

الصفحة ٥١: [٥٢] منسّق Mohammed Hassan. Al Raeesi 10/5/2022 3:59:00 PM

الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1

الصفحة ٥١: [٥٢] منسّق Mohammed Hassan. Al Raeesi 10/5/2022 3:59:00 PM

الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1

الصفحة ٥١: [٥٢] منسّق Mohammed Hassan. Al Raeesi 10/5/2022 3:59:00 PM

الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1

الصفحة ٥١: [٥٣] منسّق Mohammed Hassan. Al Raeesi 10/5/2022 3:59:00 PM

الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1

الصفحة ٥١: [٥٣] منسّق Mohammed Hassan. Al Raeesi 10/5/2022 3:59:00 PM

الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1

الصفحة ٥١: [٥٣] منسّق Mohammed Hassan. Al Raeesi 10/5/2022 3:59:00 PM

الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1

الصفحة ٥١: [٥٣] منسّق Mohammed Hassan. Al Raeesi 10/5/2022 3:59:00 PM

الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1

10/5/2022 3:59:00 PM	Mohammed Hassan. Al Raeesi	الصفحة ٥١: [٥٣] منسّق

الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1

10/5/2022 3:59:00 PM	Mohammed Hassan. Al Raeesi	الصفحة ٥١: [٥٣] منسّق

الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1

10/5/2022 3:59:00 PM	Mohammed Hassan. Al Raeesi	الصفحة ٥١: [٥٣] منسّق

الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1

10/5/2022 3:59:00 PM	Mohammed Hassan. Al Raeesi	الصفحة ٥١: [٥٣] منسّق

الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1

10/5/2022 3:59:00 PM	Mohammed Hassan. Al Raeesi	الصفحة ٥١: [٥٣] منسّق

الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1

10/5/2022 3:59:00 PM	Mohammed Hassan. Al Raeesi	الصفحة ٥١: [٥٣] منسّق

الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1

10/5/2022 3:59:00 PM	Mohammed Hassan. Al Raeesi	الصفحة ٥١: [٥٣] منسّق

الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1

10/5/2022 3:59:00 PM	Mohammed Hassan. Al Raeesi	الصفحة ٥١: [٥٣] منسّق

الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1

10/5/2022 3:59:00 PM	Mohammed Hassan. Al Raeesi	الصفحة ٥١: [٥٣] منسّق

الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1

10/5/2022 3:59:00 PM	Mohammed Hassan. Al Raeesi	الصفحة ٥١: [٥٣] منسّق

الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1

الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1

الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1

الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1

الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1

الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1

لون الخط: Text 1

لون الخط: Text 1

لون الخط: Text 1

الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

الخط: دون غامق، لون الخط: Text 1، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

لون الخط: Text 1

لون الخط: Text 1

10/5/2022 3:59:00 PM Mohammed Hassan. Al Raeesi الصفحة ٥١: [٥٦] منسّق

لون الخط: Text 1

10/5/2022 3:59:00 PM Mohammed Hassan. Al Raeesi الصفحة ٥١: [٥٦] منسّق

لون الخط: Text 1

بلا تباعد, تباعد الأسطر: مفرد, تعداد رقمي + المستوى: ١ + نمط الترقيم: ١, ٢, ٣, ... + بدء الترقيم بـ: ١ + محاذاة: أيمن + محاذاة عند: ١,٢٧ سم + مسافة بادئة: ١,٩ سم

الخط: دون غامق, لون الخط: Text 1, خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

بلا تباعد, مضبوطة, تعداد رقمي + المستوى: ١ + نمط الترقيم: ١, ٢, ٣, ... + بدء الترقيم بـ: ١ + محاذاة: أيمن + محاذاة عند: ١,٢٧ سم + مسافة بادئة: ١,٩ سم

تعداد رقمي + المستوى: ١ + نمط الترقيم: ١, ٢, ٣, ... + بدء الترقيم بـ: ١ + محاذاة: أيمن + محاذاة عند: ١,٢٧ سم + مسافة بادئة: ١,٩ سم

الخط: (افتراضي) +برنامج نصي معقد لعناوين (Times New Roman), ١٤ نقطة, دون غامق, لون الخط: Text 1